الملحق المدني لجريدة الشعب
الخميس 15 مارس 2018 - العدد 12

الأستاذ شفيق صرصار لـ الجريدة المدنية:

تونس من ريادة مؤشرات الديمقراطية إلى القائمات السوداء و البلديات فرصة الحلم ضدا لليأس

الجريدة المدنية

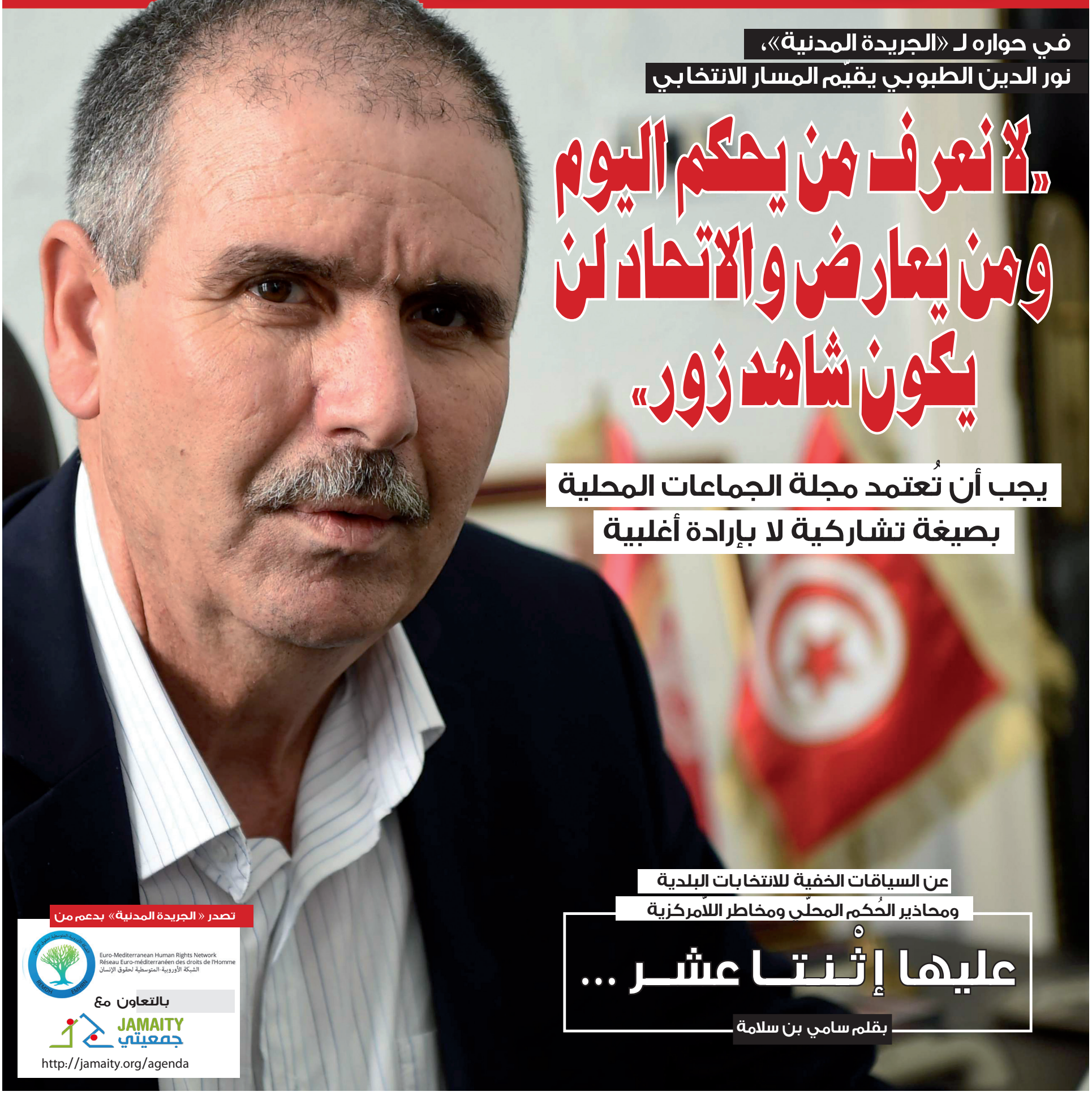

في حواره لـ «الجريدة المدنية»،
نور الدين الطبوبي يقيّم المسار الانتخابي

«لا نعرف من يحكم اليوم ومن يعارض والاتحاد لن يكون شاهد زور»

يجب أن تُعتمد مجلة الجماعات المحلية
بصيغة تشاركية لا بإرادة أغلبية

عن السياقات الخفية للانتخابات البلدية
ومحاذير الحُكم المحلّي ومخاطر اللاّمركزية

عليها إثنتا عشر ...

بقلم سامي بن سلامة

تصدر « الجريدة المدنية» بدعم من
Euro-Mediterranean Human Rights Network
Réseau Euro-méditerranéen des droits de l'Homme
الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان
بالتعاون مع
JAMAITY جمعيتي
http://jamaity.org/agenda

الافتتاحية

وثيقة قرطاج، معنيون بالحوار دائما

مهما كانت طبيعة الخلافات وحدتها فإنّ الاتحاد معنيّ بالحوار دائما ومحافظ عليه ومتمسك بأطره. كان هذا المبدأ أساس استجابة المنظمة لمبادرة رئيس الجمهوريّة، ومستعدّ دائما لكلّ فرص الحوار كلّما كانت جادّة وفي خدمة المصلحة العليا للوطن.

داخل أطر الحوار نقدّم نقدنا ومقترحاتنا وتصوّراتنا، ونجلس إلى جميع المكونات السياسية والاجتماعيّة المؤمنة بالجمهورية والمدنيّة والمستعدّة للإصلاح والتغيير. لا تحفظ على أيّ جهة إلا من رأي في الفوضى بديلا عن الحوار وفي العنف بديلا الأفكار وفي التعنّت والمزايدة والتفرد بالرأي بديلا عن التشاركيّة والعمل المشترك.

لقد قدّم الاتحاد وشركاؤه مثالا في تجربة الحوار الوطني اعتبرته المجموعة الدولية أحد التجارب الناجحة في العالم. ولم يكن الأمر إلا حلقة هامّة في مسار من النضال ومن التربية على مبادئ احترام الآراء والدفع الدائم إلى إحلال السلم الاجتماعية.

وأن ينقد الاتحاد أي طرف وخاصة الحكومة فهذا لا يعني مطلقا أنّه يذهب إلى القطيعة مع مكوناتها أو داعميها، إنه فقط يقوم بدوره الوطني ويستجيب لضرورات المرحلة بتقييم ينبني على مؤشرات ثابتة. كما أنّه كان واضحا في دعم كل جهد حكومي ايجابيّ، ومعلنا ذلك في مناسبات عديدة.

ولم يعارض الاتحاد موقفا أو وضعا أو مشروعا إلا واقترح بالمقابل سبل التعديل وقدّم مضامين عمليّة للخروج من الأزمات تأخذ في الاعتبار الوضع العام للبلاد وقدرات الدولة بكل موضوعيّة وواقعيّة، حيث أنه على وعي بأنّه شريك مسؤول مؤمن بالدولة ومؤسساتها، وعلى وعي كامل بمقتضيات المرحلة ورهاناتها.

«وثيقة قرطاج» لا تزال إلى حد الآن إطارا مهمّا لتجاوز جملة من الخلافات شرط أن تلتزم كل أطرافها باتفاقياتها. ويبقى مجال المبادرة لجمع أكبر عدد من القوى السياسية والاجتماعية مفتوحا، والاتحاد يقبل كل مبادرة جديّة شرط المسؤولية والالتزام والجدية والنجاعة.

•المدنية

ملف العدد القادم

في ذكرى يوم الأرض
مستقبل مدينة القدس، إدارة الصراع وحماية الحق الفلسطيني

البريد الالكتروني : journal.civic@gmail.com

الجريدة المدنية

المدير المسؤول
نورالدين الطبوبي

المدير
سامي الطاهري

فريق العمل
سمير بوعزيز، عبد اللطيف حداد، ضياء تقتق، محمد كريم السعدي

بدعم من
Euro-Mediterranean Human Rights Network
Réseau Euro-méditerranéen des droits de l'Homme
الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان

بالتعاون مع
JAMAITY جمعيتي
http://jamaity.org/agenda

المقر : 41 شارع علي درغوث - تونس 1001 - الهاتف : 020 255 71 - 291 330 71 / الفاكس : 139 355 71 -
العنوان الالكتروني : journal.civic@gmail.com - الحساب الجاري بالبريد : 51 - 300 - السحب : مطبعة دار الأنوار - الشرقية - تونس

التونسيون والحكم المحلي

تفعيل التشاركية والمشاركة المجتمعية والشفافية والنجاعة

يسرى دعلول

ان اثارة الحكم المحلي جاء كإجابة على فشل نظام الحكم ما قبل الثورة الذي يعتمد على المركزية، وتغول السلطة التنفيذية والاستبداد السياسي والإقصاء والتهميش الاجتماعي.

فكانت النضالات ومطالب الثورة وشعاراتها متعلقة بالحرية والكرامة والمواطنة وما تفترضه من تأصيل للحقوق الاجتماعية والاقتصادية ومقاومة للفساد والرشوة والزبونية والمحسوبية.

ومن تجليات ذلك تشكل مجالس حماية الثورة، في نموذج تونسي لحماية الأحياء والمنشآت مساهمة في تثبيت روابط المواطنة والحس المدني والالتزام بمسؤلية الأمن محليا.

وكانت من أولى الإجراءات بعد الثورة هو حل بعض المؤسسات الدستورية وكذلك البلديات وتم تعويضها بنيابات خصوصية في نطاق الشرعية التوافقية التي شكلت الركيزة الأساسية لانطلاق النقاش حول الديمقراطية التشاركية كحل لمشاكل التهميش والإقصاء بعد أن ثبت فشل المركزية واللامحورية المشوهة علي المستوى الجهوي والمحلي.

(حيث وقع اعتمادها شكلا دون تمكين الجهات والمحليات من الموارد المالية والبشرية اللازمة).

وتبعا لهذا المد الثوري المواطني كانت للنيابات الخصوصية العديد من المبادرات التشاركية. حيث استعادت المجالس البلدية حركية تجلت في تنظيم اجتماعات وورشات متخصصة للتفكير الجماعي وإعداد المقترحات والتشاور بمشاركة فاعلين ومنظمات مجتمع مدني وخبراء في المجالس البلدية والمساهمة في صياغة القرار المحلي.

وجاء دستور 2014 متضمنا لمبادئ الثورة من حريات، واحترام للاختلاف، ومساواة، وحوكمة وتشاركية، وتناصف، واستقلالية للسلطة القضائية المؤمنة بقيم المواطنة والضامنة للحقوق والحريات، وتنصيص على إرساء المؤسسات الدستورية، وإقرار نظام السلطة المحلية مع تعميم البلديات علي كامل تراب الجمهورية نظرا لكون ما يفوق 40 في المائة من المواطنين لا تشملهم المجالس البلدية وأكثر من ذلك بكثير على مستوى المجال.

وقد تم تخصيص الباب السابع من الدستور للسلطة المحلية الذي يعكس في نظرنا روح الثورة، ويقطع مع نظام الاستبداد والفساد ويؤسس لبناء الجمهورية الثانية بطريقة تشاركية، تعتمد فيها آليات الديمقراطية التشاركية ويتم فيها التشييد من القاعدة إلي القمة.

ويجسد هذا العنوان مفهوما جديدا في ممارسة سلطة الدولة عن طريق سلطات محلية وجهوية وحتى إقليمية تتمتع بالاستقلالية وتعد أوراق سياساتها وفق خصوصياتها وأولوياتها بما يخدم المصالح العامة دون تمييز وبهدف إعادة إدماج المواطنين في محيطهم دون إقصاء.

إن الحديث عن التونسيين والحكم المحلي، يؤسس لعلاقة جديدة بالسلطة، وتقنين لعلاقة تشاركية مغايرة لسابقتها تقوم على المشاركة المجتمعية والشفافية والنجاعة، وعلي الحق في النفاذ للمعلومة، وعلى المراقبة والمحاسبة باليات جديدة، وتأخذ بخصوصية الجهات، وتشجع الإبداع المدني، وتجسد الانتماء وروح المبادرة.

فالعلاقة بين التونسيين والحكم المحلي تؤسس لمواطنة فعلية تتجلى في شراكة بين مختلف الفاعلين المحليين والتي لا يمكن تحقيق حكم رشيد بدونها.

إن المضامين الدستورية سواء على مستوى إرساء المؤسسات أو في خصوص باب السلطة المحلية والحوكمة الرشيدة والحكم التشاركي تجعل من التونسي فاعلا أساسيا في المجتمع، وهو يمارس حقوقه كمواطن مهتم بالشأن العام المحلي على المستوى الثقافي السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي والإداري.

إن هذا الطرح يرمي إلي قيام علاقة قوامها الثقة مع السلطة في إطار حكم محلي يتمتع بالاستقلالية في إطار دولة موحدة يتحقق فيها الاتصال والتواصل بين النظام السياسي والمواطن.

هذا الموضوع يفترض قيام عقد اجتماعي جديد يربط بين التونسي والسلطة المحلية كشكل آخر من نظام تتعدد فيه مراكز القرار، ويعكس تطورا لمفاهيم السلطة من سلطة أساسها التسلط إلى أخرى قوامها الحرية والمسؤولية. وبالتالي رفع التحدي ضد التخلف السياسي كمدخل نحو تحسين حياة الناس بما تعنيه من تطور ثقافي واجتماعي واقتصادي.

فاهتمام المواطن بالشأن العام والسير نحو إعادة تملكه له بعد مرحلة من الإقصاء والتهميش ساهم في توفير بيئة سياسية واطر قانونية وتركيز لبعض المؤسسات الدستورية.

الباب السابع من الدستور روح الثورة، ويقطع مع نظام الاستبداد والفساد ويؤسس لبناء الجمهورية الثانية بطريقة تشاركية

وحيث أن التوق للأفضل وإدراك العديد من التونسيين ومنظمات المجتمع المدني لأهمية المرحلة بعد الثورة جعلهم يشتغلون على ذواتهم وعلى تطويرها والاستفادة من الدروس والتجارب المدنية مستأنسين بتجارب ناجحة من بينها عديد الدول من إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وفي هذا الإطار تولت بعض منظمات المجتمع المدني الانطلاق في تجارب نموذجية علي مستوي بعض البلديات، كمؤسسة أساسية في العمل التنموي المحلي من خلالها يتم تشخيص المشاكل العامة الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية والبيئية محليا وتحديد الاحتياجات وضبط الأولويات والعمل علي حلها بشكل جماعي في إطار القانون.

وحيث يقتضي ذلك التشاور بما يعنيه من ضرورة توفر جلسات الاستماع، الحوار، التواصل في إطار لجان متخصصة، المنتديات، التشبيك والعمل على استدامة التفكير والفعل المواطني.

إن هذا العمل المدني قد بدأ قبل إرساء المؤسسات وتواصل ما بعدها، وكانت تجارب الجمعيات متنوعة وعديدة في جهات مختلفة نذكر منها إحدى الجمعيات بسوسة التي اشتغلت سنة 2012 في إطار الميزانية التكميلية للدولة على تجربة المشاركة المجتمعية بجهة سيدي بوعلي في إعداد مشروع تنمية محلي في إطار مسار تشاركي بمشاركة ومشاورات واسعة شملت مختلف الفئات من نساء ورجال وشباب وحاملي إعاقة ومختلف الفاعلين في الجهة في إطار أعمال ولجان وورشات متخصصة وعمل ميداني قوامها العمل التطوعي ومنهجها التعلم والتدريب والإبداع والحوكمة المحلية وروحها المسؤولية باعتماد الشفافية.

ونذكر كذلك تجربة النيابة الخصوصية بصيادة المتعلقة بالحوكمة المفتوحة التي تمثلت في إشهار الميزانية وإرساء موقع واب للتفاعل مع المواطنين لإبداء رأيهم والمشاركة في صنع القرارات.

كما نشير إلى مبادرات أخرى لإرساء آلية من آليات الديمقراطية التشاركية المتمثلة في الميزانية التشاركية في النيابة الخصوصية بقابس والمرسى بمبادرة من فاعلين في المجتمع المدني.

كما تم إطلاق عدة مشاريع وأنشطة لجمعيات مختلفة اشتغلت حول رصد أنشطة البلدية، والبرلمان ومراقبة الميزانيات والتي تجعل المواطن مشاركا فاعلا في صنع القرار، راصدا، ناقدا ومتابعا لمؤسسات الدولة وللشأن العام اعتمادا على مبدأ الشفافية وتكريسا لحق النفاذ للمعلومة.

كما نشير إلى تجربة جمنة وغيرها كثير من المبادرات المواطنية التي تميزت بتنوعها وبإبداعاتها وثرائها في تجربة الحكم المحلي.

إن هذه التجارب المختلفة والمتعددة تعكس تصورا جديدا يجسده فكر مواطني حر نقدي يؤمن بالعمل الميداني وبإدماج التونسيين في عملية التنمية وهو ما يتطلب توثيقها وتجميعها حفظا للذاكرة المدنية، وتدعيما لأدبياتها، والسعي لتطويرها.

لكن إرساء المؤسسات الذي لم يكتمل بعد، وحل النيابات الخصوصية ووضعها تحت إشراف السلطة التنفيذية عن طريق المعتمدين، إضافة إلي عدم النظر إلى حد الآن في قانون الجماعات المحلية يبعث علي الخوف والقلق على هذه الديمقراطية الناشئة التي لا يمكن أن يتم ترسيخها دون الحكم المحلي واستكمال قوانينه وتقوية قدرات المواطنين/ات للنهوض بأنفسهم والتأثير بهدف التغيير نحو تحسين حياة الناس وتمتعهم بحقوقهم، وتشريكهم في صنع القرار وصياغة السياسات العامة بحرية ونجاعة إضافة إلى التشاور والحوار بما يحقق حوكمة مؤسسات الدولة وحماية مواردها من خلال مراقبتها ومساءلة المسؤولين ومكافحة الفساد وإرساء الشفافية في إطار سيادة القانون.

ويبقى حب البلد والذكاء المحلي والإيمان بالطاقات البشرية والإبداع وتحمل المواطنين لمسؤولياتهم هو الضمانة الكبرى لتركيز الحكم المحلي وفقا لآليات الديمقراطية التشاركية.

محامية وناشطة حقوقية

عين على ..

اليوم العالمي للتضامن مع الموظفين المحتجزين والمفقودين

25 مارس

يتوافق اليوم الدولي للتضامن مع الموظفين المحتجزين والمفقودين في كل عام مع الذكرى السنوية لاختطاف أليك كوليت، وهو صحفي سابق كان يعمل مع وكالة الأمم المتحدة للإغاثة والتشغيل في الشرق الأدنى عندما اختطفه أحد المسلحين عام 1985. وقد عثر على جثته أخيرا في وادي البقاع اللبناني في عام 2009.

وقد تزايدت في السنوات الأخيرة أهمية اليوم الدولي للتضامن مع الموظفين المحتجزين والمفقودين بسبب اشتداد الهجمات التي تشن ضد الأمم المتحدة. ويشكل هذا اليوم مناسبة لحشد الجهود، والمطالبة بتحقيق العدالة، وتعزيز تصميمنا على حماية موظفى الأمم المتحدة وحفظة السلام وزملائنا في الأوساط غير الحكومية والصحافة.

مقدمة

انتخابات 2018

خطوة أولى لتكريس الحكم المحلي وتمرين ديمقراطي جديد

لن يتضح الأمر بإجراء الانتخابات. سيكون مسارا طويلا، نتمنى ألا تكون تعثراته كثيرة. نهاية الأسبوع الأوّل من شهر ماي ستكون للتونسيين مجالس بلدية جديدة وللجميع في كل قرية وحي. وسننتظر إصدار التشريعات المتعلقة بالحكم المحلي حتى تتضح معالمه. وهذا لن يكون كافيا أيضا فمن الواضح ألا جهة تمثلت معالم هذا الحكم، وسيدخل الجميع في تمرين ديمقراطي جديد وتدريب على التدبير لا عهد لنا به.

يؤكّد الخبراء أن أسس الحكم المحلي لم تبني وأن مؤسساته تتطلب سنوات لإرسائها وحتى البلديات ستجد صعوبات فلا مواردها البشرية مهيأة ولا مواردها المالية واضحة المصادر. كما أنّ العلاقات بين المركز والمحلي غير مضبوطة.

هذا يؤكّد أن الأمر لا يتعلق فقط بنتائج الاستحقاق الانتخابي القادم الذي هو همّ الأحزاب التي تقدّم الانتخابي على السياسي والأرقام على المضامين. وقد أمكن للأغلبية الحالية أن تسجل حضورا كاملا في الترشحات مما يجعلنا متقدمة (نظريا على الأقل) قبل الاقتراع. وستفرز الصناديق آلافا من «المسؤولين» المحليين الجدد أكثرهم لا علم له بدوره لو أُنتخب. سيتعاملون مع موظفي إدارة سابقة، بمعنى أن الدولة لم تعدّهم للمرحلة الجديدة ولم توضح علاقاتهم بالمنتخبين، إداريو الأمس يشتغلون في إدارة اليوم.

مجلة الجماعات المحلية مازالت على طاولة «اللجنة». ولم تنظر «اللجنة» بعد في قانون اللامحورية. والتشريعات البرلمانية تستوجب عددا كبيرا من الأوامر الترتيبية. من أين سنبدأ؟

فعلا إنه تمرين صعب، زاد من تعقيداته تأجيل الانتخابات البلدية لأكثر من سنتين، والتجاذبات السياسية التي عطلت انتخاب رئيس هيئة الانتخابات الجديد وعطلت إصدار التشريعات، وخاصّة تسببت في عزوف كبير عن الترشح والتسجيل للاقتراع، ونتمنى أن يذهب للاقتراع من سجّل.

يذهب إلى الاقتراع مواطنون يأملون في التغيير، أو يريدونه بالصندوق والحقيقة أن الكثير من اليأس خيّم على التونسيين ولم تعد لهم ثقة في السياسيين والأخطر أن الشكوك طالت مسار الانتقال برمته.

والأمل أن تعيد هذه الانتخابات الأمل إلى التونسيات والتونسيين، وأن تعيد تونس إلى مؤشرات الديمقراطية والشفافية وان تجنبها قائمات العار، حين تكون المراقبة والمحاسبة أكبر والفرز الانتخابي على قاعدة الكفاءة واحترام القانون وحماية المكاسب وتطوير المؤسسات وخدمة الصالح العام.

يدعو الاتحاد منخرطيه إلى الإقبال على الاقتراع والمساهمة الفاعلة في الملاحظة. كما يؤكّد على دوره الوطني في حماية مسار الانتقال الديمقراطي وتجنب التجاذبات والاعتماد على التشاركية مبدأ لوضع التشريعات، والحوار أساسا لتجاوز كل الخلافات.

هذا المسار بدأ ويجب أن نمضي فيه بما يؤسس لعدالة اجتماعية ويعيد للفئات المهمشة حقوقها ويساوي بين كل المواطنين.

الهامش من الثورة إلى

ماهر حنين

ككل الثورات تتلمّس الثورة التونسية طريقها للمرور من تدفق الحماسة والحلم الآحق عن إنهيار رأس منظومة الاستبداد والفساد إلي جسور وممرّات الانتقال التدريجي الصّعبة والمتعرّجة لبناء المؤسسات الدائمة للدّيمقراطية والتشريعات الضامنة للتعددية واحترام حقوق المواطنة.

وغالبا ما يتردّد «الثائرون» في قبول هذه المسافة التي يستوجبها الفرق بين زمنية الثورة وزمنية الانتقال الديمقراطي وخوفهم من أن تأكل الثورة أبناءها يجعلهم قلقين إزاء تفاصيل القوانين والتشريعات وأنظمة الاقتراع واحترام حقوق الآخر في مجتمع تشقه تناقضات بالضرورة فيتلهفون لرؤية نتائج الثورة سريعا والحال أن الثورة كحدث تشكل قطيعة أما الثورة كمسار فهي إن نجحت ولم تنتكس ستحتاج للزمن البعيد لتتغير الأشياء في الإتجاه السليم لأجل ذلك لا يبدو يسيرا تحول الهامش من هامش للإحتجاج إلي هامش للبناء الديمقراطي الطويل النفس.

ففي سياق الثورة التونسية يبدو إقتدار البوعزيزي بائع الخضر المهمّش والمنسي علي الإنتحار قد توّجه إقتدارأوسع هو إقتدار مجتمع الهامش الذي ينتمي إليه علي إعلان إرادة الحياة فالحوض المجالي الذي إهتز لدراما الإنتحار كان مهيئا نفسيا وإجتماعيا للإنتفاض وهو ما يؤكد الإستخلاص الذي إنتهي إليه المولدي القسومي في مؤلفه «مجتمع الهامش مجتمع الثورة» من أن مجتمع الثورة الأول هو مجتمع الهامش أو هم الدّواخل وهو ما تذهب إليه أيضا قراءة عمر بلهادي بقوله أن جهة بعينها هي الخط الممتد من سيدي بوزيد- تالة القصرين- قفصة كانت مهيئة قبل غيرها لتلقي آلام صهد أحد أبنائها لجلده وتحويله إلي طاقة للتّمرّد والعصيان فالتغييب كما يصفه المولدي قسومي هو" الحالة القصوي للهامشية ووجهها الأكثر حدة وإثارة لأنه إذا كان للتهميش إمكانية التفاوض علي شروط الاعتراف فإن التغييب هوعملية قصدية وواعية وإقصاء (سياسي وإجتماعي وإقتصادي ورمزي) حتي من فضاء الهامشية ذاته. الذي تتسع دلالاته لتشمل جغرافيا الأحياء الشعبية وكل المحمول الرمزي المستبعد من النظام الإجتماعي السائد.

من البديهي أن تكون الفئات التي إنتفضت أو المهيئة أكثر من غيرها للإحتجاج هي التي نشأت في هذه الجغرافية الإجتماعية، الإنتفاض هنا لا يأخذ معني رفض الهامشية فقط بل رفض الإقصاء ليصبح الأفق المرتجي منه هو الإندماج وإنتزاع الإعتراف من الآخر الذي مارس الإقصاء وبرّره.

من هنا تكون الديمقراطية المحلية مدخلا ممكنا لإندماج الهامش في ديمقراطية المؤسسات بموجب ما تضمنته فصول دستور الجمهورية الثانية خاصة حيث نقرأ علي سبيل المثال في الفصل 139 «تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة المفتوحة، لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون».

إن الحقوق التي ضمنها الدستور - وبصورة جلية بابه السابع - في مجال السلطة المحلية تشكل إستجابة لمطلب الامركزية كمدخل للتنمية المحلية وذلك بضمان المساواة بين المواطنين في إعتماد الامركزية من خلال تغطية مختلف أصناف الجماعات المحلية لكامل التراب الوطني وبضمان التشاركية في التسيير المحلي فضلا عن إقرار مبدأ التمييز الإيجابي وتبقي إنتظارت المواطنين من هذه الآمركزية كبيرة حتي تساهم في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتساهم خاصة في تشريك

عين على ..

الديمقراطية المحلية

نمطٌ يقوم على تشريك المواطنين في تدبير شؤونهم وإعطاء الثقة لمؤسساتٍ مُنتَخَبَةٍ للقيامِ بالمهامّ التي يَقتضيها ذلك التدبيرُ. ومن أهمّ ما يُميّز هذا الشكل من الديمقراطية، أربعة مبادئ هي: المُواطَنَة بَدلاً عن كلّ عصبيّة عشائرية أو جهوية أو سواهما، المُشاركة في التدبير المحلّي، القُدرة على تصريف الشأن العام، المسؤولية في اِتخاذ القرار وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الفرديّة.

مَعلومٌ أنّ هذا الشكل المحلّي للديمقراطية يرمي إلى الحدِّ من المركزيّة وفسْح المجال أمام إسهامٍ مُواطنيٍّ فعليٍّ وواسعٍ في تصريف الشأن المدنيّ. وقد شاعَ في أوروبا واتَّخَذَ أشكالَه العمليّة في بداية الثمانينات من القرن الماضي مع الإصلاح التشريعي في فرنسا وعرَفَ تطبيقاتٍ لافتةً في النموذج الألماني الفيدرالي حيث حظيت الديمقراطياتُ المحليةُ بقوانينَ خاصّة واِستقلالية جبائية ومالية هامّة.

الحكم المحلي إستعصاء الحركة

أبناء الجهات المهمشة بالخصوص في النهوض بجهاتهم وتنميتها إقتصاديا وإجتماعيا وسياسيا وثقافيا.

رهان المواطنة في هذا المستوي مزدوج فهي من جهة أولي مواطنة متحققة محليا وهوما يجعل التأسيس للديمقراطية ولثقافة التعدد والمشاركة يتم علي المستوي المحلي وهو المستوي الذي إعتبره توكفيل أساسي في إرساء ديمقراطيات مستقرة وقوية وهي كذلك من جهة ثانية إنتزاع للإعتراف من قبل «المحليين» بجدارتهم وحقهم في إدارة شؤونهم المحلية في ضل دولة موحّدة هذا الإعتراف وهذا الإدماج ذو أهمية قصوي أنتربولوجيا وسياسيا لأن إحدي المعارك الأساسية في تونس بعد 2011 وربما منذ الإستقلال هو الإحساس بالضيم الناجم عن «الحقرة» التي لا تعني فقط الفقر وقلة الإمكانات بل تمس الكرامة الإنسانية ذاتها لجهات ولمتساكنين أقصتهم الدولة المركزية ولم تمنحهم موقعهم و مكانتهم هذا الإحساس يصل عند بعض نشطاء المجتمع المدني المنتمين إلي الجهات الداخلية إلي القول " بإستعمار داخلي خلف الضيم في نفوسهم ونفوس أبنائهم.

غير أن أمر التحول من الإستبعاد والإقصاء إلي المشاركة لم يعد موكولا للإطار الدستوري وحده ولما يضمنه من حق التنافس الديمقراطي من أجل التسيير الديمقراطي للمجالس البلدية والجماعلت المحلية ولما يضمنه قانون هذه الجماعات من تنظيم جديد فعلي لسلطة الدولة علي مجالها الترابي علي قاعدة لامركزية فعلية تعود بالنفع علي المواطنين والجهات بل صار يتعلق بالفاعلين أنفسهم كمنتجين لفعلهم ولمعني فعلهم اي المنتجين لفعل الإحتجاج ولمعني ولرمزيته

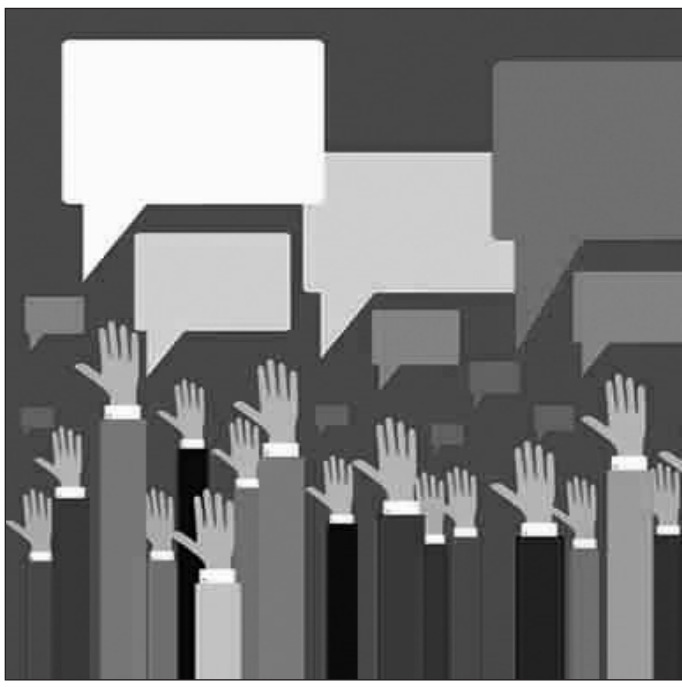

ولمعني المشاركة ورمزيته.

فتحوّل الهامش من روحيّة الثورة إلي إنتزاع الحق والإقتدار علي أن لا يحكم كما حكم سابقا تصطدم بعقبتين :

الأولي ذاتية تعود إلي قوي وحركات إحتجاجية عديدة تستمر ناشطة في الهامش دفاعا عن حقوقها وتبحث عن مقروئية لخطابها وتعمل علي شدّ الإنتباه إليها ولم تهدي بعد إلي سبل التحوّل إلي قوة منظمة ومتضامنة للمشاركة في تسيير الشأن المحلي وهو ما يطرح السؤال مجددا حول الأفق السياسي للحركات الإحتجاجية وصعوبة الإنتقال من الآحركات إجتماعية إلي الحركات الإجتماعية بتعبير عالم الإجتماع الإيراني / الأمريكي آصف بيات أي حركات حاملة لبدائل ومرشحة للمنافسة علي السلطة المحلية وتعود أيضا إلي ما يهدّدها من إجهاد و إستمرار الإستبعاد الذاتي بسبب حرب الحركة التي تخوضها منذ سنوات دون التهيؤ لحرب مواقع يعدّها غرامشي ضرورية في الصراع الإجتماعي من أجل السلطة وصراع بين البرامج والرؤي هو في المحصلة من أجل الهيمنة الإيديولوجية للثقافة الديمقراطية ولقيم العدالة والتضامن في وجه ثقافة التسلط والمحسوبية والفساد.

في مقابل هذا الإستبعاد الذاتي أو إلتباس السبل لهذا القوي الإحتجاجية في الهامش تستمر فئات إجتماعية أخري وقوي سياسية تقليدية وناشئة في الإستفادة مما تمنحه العملية السياسية والديقراطية وبالتالي إضفاء مشروعية صندوق الإقتراع علي حضورها السياسي.

المعضلة الثانية تعود إلي أزمة الديمقراطية التمثيلية ذاتها في ضل إختلال موازين القوي في المنافسات الإنتخابية بسب قدرة مرشحين ذوي إمكانيات مالية ودعائية ضخمة علي حصد الإغلبيات العددية وعزل المحتجين ووصمهم بالسلبية و الفوضوية وبالتالي تحويل الأغلبية داخل المؤسسات التي لا تعكس ضرورة حقيقة موازين القوي داخل الجسم الإجتماعي إلي أغلبية شرعية فمن لا يملك قوة التنافس بالمعني المادي والتعبوي داخل العملية الديمقراطية يصعب عليه مغادرة الهامش الإحتجاجي والإندماج داخل مؤسسات الحكم المحلي ومؤسسات الدولة عموما وهو ما يبقي المجتمع السياسي التحتي وهو المجتمع السياسي الفعلي في قطيعة مع المجتمع السياسي الفوقي المهيكل والتقليدي.

سيكون من المبكر اليوم التكهن بنتائج أول إنتخابات محلية حرة ونزيهة في تونس سواء علي مستوي التمثيلية الإنتخابية للقوي المتنافسة او علي مستوي المناخ العام الذي ستفرزه الأسابيع القادمة ولكن من المؤكد أن منعرجا قادما سندخله بهذه المحطة الإنتخابية سيدفع لتعميق التفكير من أجل إجتراح حلول لدخول الهامش مجال السياسة المؤسساتية دون التخلي عن جلدته بل خدمة لقضيّته وبغير هذا الدخول قد لا يبقي هامش الثورة ذاته متيقضا لأن الريح لا تجري دوما كما تشتهي السفن حتي وإن كانت سفينة الثورة التونسية المجيدة.

عين على ...

الديمقراطية التشاركيّة

نمطٌ يقوم على تشريك واسعٍ وناجعٍ للمواطنين في اِتخاذ القرارات عبْرَ جملة من الآليات التي تَبْني مَساراً تَشارُكيّاً يستوعبُ عمومَ المُواطنات والمُواطنين والمجتمعِ المدنيِّ ويُوسِّعُ هوامشَ مُشاركتِهم وتأثيرِهم في السياسات العامّة على الصعيد الوطني والخاصة على الصعيد المحلّي سواءً في صناعةِ القرار المحلّي وحلّ المشاكل عن قُربٍ أو في صياغةِ تصوّراتٍ ومناويلَ للشأنِ التنمويِّ والمحلّي تأخذ في الاعتبار خصوصيات منطقتِهم. وباعتبارها كذلك، تُعَدُّ الديموقراطيةُ التشاركيةُ ديمقراطية قُربٍ وإدماجٍ.

ويُطبَّقُ هذا النمطُ التشاركيُّ بأدواتٍ عدّةٍ منها: الاستفتاء، بناء مخططات التنمية والميزانية تشاركيّا، الجلسات العامة، الحوارات المفتوحة، الاستمارات، المشاورات، الحوارات، العرائض، المبادرات والاقتراحات إلخ.

ولا تُلغي الديمقراطيةُ التشاركيةُ الديمقراطيةَ التمثيليةَ أو تكون بديلاً عنها. إنما هي تعملُ على تلافي نواقِصِها وحلّ إشكالياتِها خاصّة وأنّ قُوًى مدنيةً كثيرةً وحركاتٍ اِجتماعيةً وشبابيةً ونسويةً واسعة، لم تَعُد تَجِدُ في الديمقراطية التمثيلية الإجابةَ المناسبةَ لحاجياتِها وتطلّعاتِها.

عين على ...

اللاّمركزية

طريقةٌ في تنظيم الدولة تختصُّ بإسناد جملة مِن الصّلاحيات إلى الجماعات المحلية. وهي ذواتٌ اِعتباريةٌ تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية، تُديرها مجالسُ مُنتخَبة تُوكَلُ إليها سلطةُ اِتخاذ القرار في جوانبَ مُتَّصِلَةٍ بتصريف الشّأنِ المحلّي طبقا للاختصاصات التي يَمنحُها لها القانونُ. وتَطمحُ هذه الطريقةُ -أيْ اللاّمركزية- إلى تجسيد ديمقراطية القُربِ وبناء سياسات تنموية محلية وجهوية أنجعَ وأعدلَ وأقدرَ على إجابة حاجيات المُواطنين وتطلّعاتِهم.

في حواره لـ «الجريدة المدنية»، الطبوبي يقيّم المسار الانتخابي

«لا نعرف من يحكم اليوم ومن يعارض والاتحاد لن يكون شاهد زور»

عندي ثقة في هذا الشعب الذي يصنع المعجزات دائما

يجب أن تُعتمد مجلة الجماعات المحلية بصيغة تشاركية لا بإرادة أغلبية

التقاه سمير بوعزيز

على هامش اجتماع الهيئة الإدارية الوطنية الأخير، التقت «الجريدة المدنية» السيد نور الدين الطبوبي أمين عام الاتحاد العام التونسي للشغل لمزيد التعرّف على تقييم المنظمة الشغيلة للمسار الانتخابي الراهن وتبيّن أهم التخوفات التي قد تهدّده.

الأمين العام يحمّل الأحزاب السياسيّة مسؤولياتها ويحذّر من اليأس. يؤكّد على الالتزام بالتشاركية في الصياغة النهائيّة لمجلة الجماعات المحليّة وتجنّب فرض الأغلبية البرلمانية قرارها. ويدعو إلى أن يكون القرار وطنيا بتجنّب «الهرولة» إلى السفارات رافضا ما يُملى من وراء الحدود.

في حديث السيد نور الدين الطبوبي تأكيدٌ على أن ثقة الاتحاد في التونسيين كبيرة لصيانة مكاسب الديمقراطيّة ومواصلة بناء المؤسسات الدستورية للجمهورية، وتوصيةٌ للوطن الجامع الذي تتحقق فيه العدالة بين الجهات ورد الاعتبار لتلك التي عانت التهميش عقودا.

السعي إلى البحث على الشرعية من السفارات خطر كبير

• كيف لكم أن تقيموا السياق السياسي الحالي وهذه المرحلة من مسار انتخابيّ جديد يعتبر تجربة جديدة في مرحلة الانتقال الديمقراطي؟

- نحن ذهبنا في خيار لا رجعة فيه والديمقراطية آلية من آليات تطور الشعوب و إطار تشاركي لبناء البلاد ومازال استكمال المسار بإحداث المحكمة الدستورية وبقية الهيئات الدستورية. وستكون المحطة القادمة في ٦ ماي، وهي الانتخابات البلدية، هامة خاصة أنها تتعلق بقيمة المواطنة وبالخدمات المباشرة التي تقدم للمواطن.

وبالنظر في الترشحات التي قُدمت، وبقطع النظر عن النتائج، فإن لأحزاب الحكم جاهزية أكبر من خلال إعداد قائماتها. وأرى أنه من الضروري في الانتخابات البلدية وجود وعي مجتمعي حتى يختار الناخب ويصوت للكفاءة ولمن له القدرة على العمل ومن له برامج معقولة تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المالية للبلاد وظروفها العامة، فالواقعية هي الأهم.

من ناحية أخرى يعرف المسار الديمقراطي شيئا من التعثر الذي قد يسبب اليأس للمجتمع وخاصة لفئة تميزه وهي الشباب الذي تتجاوز نسبته الخمسين بالمائة وهذه ثروة وطنية يجب أن نعرف كيف نحيط بها الإحاطة اللازمة. ولكن للأسف نسجل عزوف نسبة كبيرة منه عن التسجيل للانتخاب.

وفي ظل التجاذبات السياسية لم يقع التقدّم في القضايا الحارقة وهي التشغيل والتنمية والقضاء على الفقر. ولم يجد المسنون والطفولة عناية وحماية من الدولة وهذا من شأنه أن يسرب اليأس.

عوض البحث عن المكانة لدى الشعب التونسي هنالك من يتنافسون على أخذ الشرعية من السفارات

علينا أن نرسي تنمية مستدامة ونحقق الكرامة الاجتماعية والطمأنينة بغد أفضل لعديد الجهات التي عانت من الحيف الاجتماعي لعقود طويلة

ومع هذا عندي ثقة في هذا الشعب الذي يصنع المعجزات دائما، وله الكثير من النضج والوعي المجتمعي وهذا ما مكنه من إنقاذ ثورته. واعتقد أنه سيُقدم بأعداد كبيرة ليُعدل ويُصوب البوصلة السياسية وليُفرز كفاءات حقيقية قادرة على أن تقوم بدور بعد الانتخابات البلدية.

أما أزمتنا اليوم فهي سياسية بامتياز ونظام الحكم يفترض التحالفات السياسية، وهو أمر معمول به في عديد الديمقراطيات في العالم ولكن بعقلية أخرى. أما عندنا فلا وجود لتجانس وتغيب وحدة التصورات والبرامج ووحدة الخطاب والتضامن حكومي الحقيقي، وكأننا إزاء أكثر من حكومة، ولهذا الأمر تداعيات خطيرة على رسم الأهداف وتحديد الأولويات وسبل تجاوز كل المعوقات. لكل هذا فإن الاتحاد اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، يُعلن أن لن يكون شاهد زور.

ونؤكّد أننا مع دعم الاستقرار السياسي الذي يؤثر ايجابيا على المناخات العامة وعلى الاستثمار والقدرة الشرائية. ولتحقيق الاستقرار السياسي يجب أن تتوفر ديناميكية حقيقية وتطور اقتصادي لخلق ثروة ترجع بالفائدة على الشعب التونسي.

كما أنّنا نلاحظ، اليوم، غياب قدرة الحكم على الإلمام بتسيير دواليب الدولة وتعقيداته وصعوباته. وتشق الساحة السياسيّة تجاذبات حادة، حتى بتنا لا نعرف من يحكم ومن يعارض.

نحن لا نعترض عن الكفاءات من داخل الأحزاب إذا كانت قادرة على تقديم القيمة المضافة ولكن لا يجب أن يكون الأمر بالترضيات، أو أن يصدّر طرف مشكلا حزبيا داخليا إلى الحكومة ويفرض تعيينا فهذا ما أثّر سلبا على الأداء الحكومي. وكان من المفترض أن تتعظ الأحزاب بعد تجارب سبع حكومات ولا تقع في هذه الأخطاء.

على صعيد آخر، لا يمكن إرساء بناء ديمقراطي إذا لم تكن ثمة مراقبة لتمويلات أكثر من واحد وعشرين ألف جمعية والبحث في القطاعات التي تستهدفها والتثبت في تنفيذها أنشطة من عدمه؟ كما أنه بالنظر في ملفات التجارة الموازية والتهريب نلاحظ أن للأحزاب الكبرى مصالح لتمويلاتها المالية. وأنا على يقين أنه بوقوف المجتمع المدني والمنظمات الوطنية وفي مقدمتها الاتحاد العام التونسي للشغل ستُعدّل البوصلة.

أما بخصوص خلافنا في المدة الأخيرة مع الحكومة فأؤكد أنه ليس بخلاف ذاتي، أو شخصي أو استهداف لأي كان، فمرده ما لمسناه من تقييمات موضوعية للنتائج السلبية في كل المجالات والقطاعات، وهذا ما سيكون له تداعيات سلبية سواء على

المكاسب الاجتماعية أو المناخات العامة التي لا تساهم في جلب الاستثمار وخلق الاستقرار السياسي والاستقرار الاجتماعي.

• لم تصدر مجلة الجماعات المحلية، إلى حد الآن، ما هو المقترح الأساسي للاتحاد بخصوصها؟

- يقول المثل الشعبي «حضّر الحصيرة قبل الجامع»، وكان من الأجدر أن تعد مؤسسات الدولة كل مستلزمات النجاح وأولها وضع الإطار التشريعي والقانوني لانجاز أي محطة من المحطات. وقد تم إعلان تاريخ الانتخابات البلدية ولازالت النقاشات حادة بخصوص مجلة الجماعات المحلية. وفي ظل التجاذبات قد لا نصل إلى اتفاق وتأخذ أغلبية نيابية قرارها دون اعتماد التمشي التوافقي والأخذ بوجهات نظر كل الأطراف وكل الفرقاء السياسيين. فهذا لا يمكن أن نعتبره إلا قانون أغلبية وستكون له تداعيات وخيمة على الاستقرار السياسي.
ولنتذكر ما كان مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والفراغ الذي حصل وكثافة الترشحات. وهي في الأصل هيئة مستقلة يطمئن إليها كل الناس ويحتكمون إليها ويقبلون بكل النتائج التي تصدرها. ولكن أصبح كل طرف سياسي يريد شخصا ما على رأس تلك الهيئة فتغيرت المفاهيم وأصبحت عديد الشكوك تحوم حول هذه الهيئة التي كانت من مكاسب الثورة إضافة إلى حرية التعبير ووحرية التظاهر.
فنتمنى أن تقع صياغة مجلة الجماعات المحلية بصيغة تشاركية وبعقلية تأخذ بعين الاعتبار كل النقائص التي سبّبتها التجاذبات والتي كانت في علاقة بعديد المؤسسات التي نحتكم إليها.

• هل هنالك تخوف أن تعدّل المجلة في نسختها الأخيرة بحسب الأغلبية التي ستربح الانتخابات؟

- كل التخوفات والتخمينات مشروعة وأكثر من هذا ليس ثمة مواكبة في كل التطورات التشريعية بسبب تكلس الإدارة وهذه من المساوئ الكبيرة التي نعانيها. ومن المفروض أن كل التشريعات التي يصادق عليها مجلس نواب الشعب تواكبها الإدارة بإصدار الأوامر حتى يكون لتلك القوانين الأثر والصبغة الإلزامية والتطبيقية.

• هل أن عدم تفعيل أحكام الدستور سببه إرادات سياسية أو مرده صعوبة المسار الانتقالي، أو هي مسؤولية مشتركة بين عديد الأطراف؟

- مسؤولية مشتركة بدرجات متفاوتة، وتعلمنا في الاتحاد العام التونسي للشغل أن كل رأي فيه ما يُسمَع ولا بد أن نتنافس ونختلف ونلتقي من أجل صياغة المضامين وتطويرها. أما أن تفرض باسم الأغلبية ما تريد فإن النتائج على الأرض، ومن خلال الممارسة، ستكون عكسية وفي هذا الأمر مضار كبيرة لتونس والشعب التونسي. وهذا خلافنا اليوم مع بعض الأطراف السياسية ومع الحكومة الحالية، كما اختلفنا مع الحكومات السابقة حيث كنا نبحث دائما على المردودية والنجاعة.

• أشرت إلى مسألة التمويل، وحيث أن تمويل الحملات مراقب فإن تمويل الأحزاب لا يراقب والمسار الانتخابي ليس الحملة فقط، هل للاتحاد مقترحات في هذا الاتجاه؟

- خلال لقائي بمحافظ البنك المركزي الجديد اقترحت مراقبة التمويلات من الخارج. وأكثر من هذا نلاحظ صفوف زوار السفارات، فعوض البحث عن المكانة لدى الشعب التونسي هنالك من يتنافسون على أخذ الشرعية من السفارات، وهذا خطر كبير. وأؤكد أن تونس أصبح يُدبّر لها ويُسطّر لها لوضع حكامها وبرامجها من خارج حدود الوطن وهذا ما لا نقبل به. فتونس دولة مستقلة لها مكانتها في المحافل الدولية. واليوم ثمة من استغل ضعفنا بعجز النخب السياسيّة التي تداولت على الحكم والأزمات التي نمر بها من خلال التصنيفات الأخيرة وعجز الميزان التجاري ونسبة التضخم.

تونس أصبح يُدبر لها ويُسطّر لها لوضع حكامها وبرامجها من خارج حدود الوطن وهذا ما لا نقبل به

• هل أمكن للتونسي أن يقيم تجربته الديمقراطية قبل هذه المحطة الانتخابية الجديدة؟

- كنا نعيش في ظل الدكتاتورية ولم يقع تقييم تلك التجربة باتزان حتى نتعظ منها، وإن حققنا اليوم مكاسب ديمقراطية فإنه من الضروري أن تكون ثمة مكاسب ملموسة على الأرض حتى تكون هذه الديمقراطية صلبة.
ولم يكن اعتماد التجارب المقارنة موفقا حيث أخذت أجزاء من تجارب مختلفة ولم يكن من الممكن تركيبها. وقد كنا في زمن الرجل الواحد والحزب الواحد فانتقلنا مائة وثمانين درجة إلى ديمقراطية منفتحة دون أن تأخذ بالاعتبار التدرج، ولا يعني ذلك التراجع عن المكاسب الديمقراطية بل لا بد من صيغ تعديلية دون تضييق.

• ما هي أهم التحديات التي يطرحها الحكم المحلي؟

- إلى حد الآن لم يتم تحديد العلاقة بين ما هو محلي وما هو مركزي، وفي التجارب المقارنة هنالك جزء للتصرف في الحكم المحلي والجزء الأكبر يكون على مستوى مركزي. والتخوف الأكبر أنه بالعقليات التي نلاحظها إذا كان لكل جهة ثروة سواء كانت باطنية أو فلاحية أو مائية يكون الانتماء الجهوي هو الغالب على الانتماء للوطن وهذا خطر كبير. لهذا وجب التأني والسير بكثير من الحذر وبخطوات وإن تكن بطيئة فإنها تكرس وحدة الوطن والتضامن الوطني في توزيع الثروات وعلينا أن نرسي تنمية مستدامة ونحقق الكرامة الاجتماعية والطمأنينة بغد أفضل لعديد الجهات التي عانت من الحيف الاجتماعي لعقود طويلة.

تعلمنا في الاتحاد العام التونسي للشغل أن كل رأي فيه ما يُسمع ولا بد أن نتنافس ونختلف ونلتقي من أجل صياغة المضامين وتطويرها

• وكيف سيساهم الاتحاد في هذه الانتخابات؟

- كما شاركنا في المحطات السابقة بتكوين الملاحظين، ويبقى الاتحاد يوازن دائما بين دوره الاجتماعي ودوره الوطني سيكون في قلب الحدث من أجل إنجاح هذه المحطة شكلا ومضمونا.

عن السياقات الخفية للانتخابات البلدية ومحاذير الحُكم المحلّي ومخاطر اللاّمركزية

عليها إثنتا عشر ...

بقلم سامي بن سلامة*

يمكن أنْ نعتبر أنَّ إصرار حركة النهضة الشديد على تنظيم الانتخابات البلدية كان أمراً منطقيا نظرا لوثوقها من الفوز فيها بنسبة مُعتَبَرَة من الأصوات. رغم أنّ تلك الانتخابات قد تؤدي بها من ناحية أخرى إلى المخاطرة بفقدان مرتبة القوة السياسية الأولى في البلاد لفائدة حليفها نداء تونس أو لفائدة مجموع القائمات المستقلة. وهو أمرٌ مِن شأنه أن يؤثّر على وضعها في ما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والتشريعية المقررة لسنة 2019.

لكن أنْ يُمارَسَ الضغطُ في اتجاه عَقْد تلك الانتخابات مِن قِبَل أحزابٍ وتنظيماتٍ سياسية «ديمقراطية» عالِمةٌ تمامَ العلم بحتمية خسارتها، فهو أمرٌ جدُّ غريب. وقد أثبتَ عَجْزُها عن تقديم قائمات بالعدد الكافي في عملية تقديم الترشحات الأخيرة، ما كان يَعلَمُه الجميعُ من اِفتقادها لأيِّ وزن فعليٍّ على الأرض.

سياقات انتخابية ماكرة .. وطبقة سياسية خائرة

حقّا إنّ الأمرَ لَيَطرح أكثرَ مِن سؤال حول الدور الحقيقي الذي لعبته وتلعبه تلك الأحزابُ في المشهد السياسي التونسي!؟ وحول ما إذا كان قادتُها واعين بالجُرم الذين هم بصدد اقترافه بطريق فتح الطريق مرة أخرى لفوز أطرافٍ عاثت في البلد فسادا لمدة ثلاث سنوات كاملة وهو يعاني إلى اليوم من تداعيات حكمها العابث!؟

الواقع أننا نلاحظ جنوح أحزاب وتنظيمات وأفراد "محترمين" إلى الدفع في كل مرة بالبلد في أحضان الحركة المنعوتة بـ«المتطرفة». يتمُّ ذلك عن طريق الضغط من أجل اتخاذ قرارات وتشريعات خطيرة تخدم مُخطّطاتها ومَصالِحها وتضرب في النهاية التوازنَ الهشَّ الذي تقوم عليه العمليةُ السياسية في تونس بعد الثورة.

يُمثل «تنزيل» الباب السابع من الدستور، وكذا عملية الانخراط المحموم في المطالبة بإقرار اللامركزية على المستوى الجهوي، نوعاً آخر من «المُطالبات» التي قد تتسبب في ضرب ذلك التوازن.

فقد عانى بلدُنا كثيراً على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى التوازنات المالية مِن المَطلبيّة المُجحفة ومِن القرارات العشوائية التي يتخذها سياسيون متوسطو الكفاءة تحت ضغط الشارع أو الأحداث.

وهذه المواقف الصادرة يمينا وشمالا لا يمكن أنْ نُصنِّفها إلاّ في خانة المُزايدات الشعبوية الخطيرة. وطبعا يصل البعض في مُكابرته إلى درجة مُقارنة وضع تونس بوضع دول أوروبية متطورة للمُطالبة بتقسيمها إلى أقاليم ومُقاطعات رغم علمه أنّ تلك الدول تعيش ديمقراطية مُستقرة منذ مئات السنين لا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال وعلى الإطلاق، مُقارنةُ وضعها بوضعنا الغارق في أزماته وهشاشاته وتخبّطاته.

ظللنا نُردِّد منذ سنوات بأنّ غالبية طبقتِنا السياسية ضعيفة التكوين والتأطير ولا تَعِي الرّهانات الحقيقية ولا تملك البرامجَ والرؤَى ولا هي قادرةٌ على النهوض بالوطن. وها نحن نتبيّن مرة أخرى بأنها علاوة على كل ذلك، لا تَملك الشجاعة الأدبية والسياسية لاتخاذ مواقف قوية تُخالف توجّهات الرأي العام أو مراكز الضغط واللوبيات المهنية والقطاعية والجهوية وغيرها.

إنها لمعضلة كبيرة لهؤلاء أنْ تكشف عمليةُ تقديم الترشحات عن الوزن الحقيقي لمَن كان يُطالب بإجراء انتخابات تشريعية ولِمَ لا رئاسية سابقة لأوانها مُدَّعِياً بأنه جاهزٌ لحُكم تونس .. أو عن الوزن الحقيقي شعبيا لذاك الذي ما انفك يُطالب باللامركزية «وبتنزيل» الباب السابع من الدستور وبإقرار السلطة المحلية وبإجراء الانتخابات البلدية في مَوعِدِها كحلول سحرية لمَشاكل انعدام التنمية وللفقر والبطالة.

فهذه الأطرافُ ما انفكّت تُمثل عمليّا وإن لم يَختر بعضُها ذلك طَوْعيّاً، المساندَ الرسميَّ لمُخططات لحركةٍ فَصَلَت زُوراً بين الدّعويِّ والسياسيِّ [وما ترشيحها لأئمة مُباشرين إلاّ دليلٌ آخر على كذبها] وتَرمي للسيطرة على الدولة من جديد. ولكن هذه المرة بطرق جديدة مُبتكَرَة عن طريق تفتيتها وضرب أحد مَواطن القوة فيها [إدارتها]، بعد فشل عملية اختراقها والاستيلاء عليها بالقوة والعنف بعد انتخابات 23 أكتوبر 2011.

لا مُوجِب يدعو إلى عقد الانتخابات البلدية قريبا بعد أن تأخر عقدُها لمدة سبع سنوات إثْر الثورة بسبب تفويتِ الترويكا السابقة جميعَ الفُرَص التي أتيحت للتقدم بتونس.. وبسبب محاولاتِها تأخيرَ مُختلف الاستحقاقات الوطنية ومن ضمنها المواعيد الانتخابية للبقاء في الحُكم أطولَ مدة مُمكنة لتطبيق برنامجها في أسلمة الدولة والمجتمع.

أدّى ذلك إلى تضييع وقتٍ ثمينٍ وإلى الالتفاف على كافة أهداف الثورة وإلى دخول البلد في صراع مرير حول الهوية لم يخرج منه إلا بصفقة توافقية أدّت إلى اِقتسام اليمين المُحافظ للسلطة.

خرجت حركة النهضة الرابحَ الأكبر من دخولها الحكومة وتحالفها مع نداء تونس إثر انتخابات سنة 2014، إذ تمكنت بفضله من نيل صكّ البراءة من كافة التُّهَم الثقيلة التي بقيت تُلاحقها طيلة فترة حُكمِها كمساندة الإرهاب والضلوع بشكل أو بآخر في الاغتيالات وتدمير الاقتصاد وإفلاس الخزينة. ونجحت بفضل زَرْعِ عناصرها في أكثر وسائل الإعلام جماهيرية من التطبيع مع جمهور الرافضين لها ومن الظهور في أغلب الأحيان في مظهر الحزب المُشارك في الحكم القويّ والمسؤول. ذلك بعضُه أو كلّه، جعلها تُفْلِت من انعكاسات تغيّر السياسة الأمريكية تجاه حركة الإخوان المسلمين وتُحافظ على مُساندة الأوروبيين وخاصة الألمان منهم والذين ظلّوا يعتبرونها إلى حدّ اليوم، القوة الوحيدة المنظَّمَة جيدا والقادرة على حُكم تونس.

شجعها ذلك، مع تنامي إحساسها بقوتها على الميدان وبأنها عَبَرت النفق بسلام، على مُمارسة ضغوط كبيرة على حليفها المُتشقّق وعلى هيئة الانتخابات المُوالية لها للوصول إلى عَقْد الانتخابات البلدية التي طال انتظارها في المَوعد الذي اختارته بعد سلسلة التأخيرات التي شَهِدتْها. كلّ هذا جرى ويَجري من أجل هدفٍ واضحٍ وهو استئناف برنامجها الأصليّ وإنْ بطرق وأساليب مختلفة متى سمحت الظروف والتوازنات بذلك.

ستؤدي الانتخاباتُ البلدية، إنْ عُقِدَت في مَوعدها وحالما تتم المصادقة النهائية على قانون مجلة الجماعات المحلية وختمه ونشره ودخوله حيّزَ النفاذ، إلى تكريس «السلطة المحلية» كما أرادتها الحركة في دستور 2014. ومَن مِنّا لا يعلم بأنّ اهتمامَ «الديمقراطيين» عند مناقشته لم يتعدّ حدودَ إنقاذ الفصل الأول من الدستور ؟ واهتمام الديمقراطيين ذاك، لم يَكن ليُدرك البابَ السابع حتى في الحُدود التي تسمح بمعرفة منطوق الباب ومُحتوى موادِّه.

عين على ..

الديمقراطية التمثيليّة

نمطٌ يقوم على اِختيار المواطنين، عبْرَ الانتخاب، لمَن يُمثّلهم في الهياكل التنفيذية وهيآت اِتخاذ القرار. وهي تُعتَبَرُ تبعا لذلك "صيغة لنظامِ حُكْمٍ يتّسم بانتخابات مُنتظمة وبالاقتراع العام وبحرية الفكر والحقّ العام في الترشح للمناصب العامة وتشكيل روابط سياسية" كما يقول عالِم الاجتماع الأنجليزي أنتوني غيدنر. وتظلّ الديمقراطية التمثيلية مُرتبطة بالديمقراطية الليبرالية وحبيسَة إشكالياتِها المتمثّلةِ خاصّة في تقلّص دَوْرِ المُواطن في الحياة العامة بعد التصويت، وفي أنّ التفويض الممنوحَ للمنتَخَبين لا يَزيدُ عن كونه طريقةً لتشكيل الهيآتِ والحكوماتِ خارجَ كلّ مُراقبة ومُساهمَة مُنتظِمَتيْن

عين على ..

اللاّمحورية

طريقةٌ في تنظيم الدولة المُوحَّدَة تَختصُّ بكونها شكلاً تنظيميّاً يُخفِّف مِن المركزيّة الإداريّة. وتقضي هذه الطريقةُ بإنشاء هيآتٍ إداريةٍ مُمَثِّلةٍ للسلطة المركزية في الجهات وخاضعةٍ لسلطتِها، هيآتٍ لا تتمتع بالشخصية القانونية ولا بالاستقلالية وتُمارسُ بعضَ الاختصاصاتِ على أساس التفويض. وقد عُوِّلَ على اللاّمحوريّة في تحقيق التواصل المادي [الترابي] والفنّي [الوظيفي] بين المركز والجهاتِ، وتأمين وِحدة الدولة، مع تقريب الخدمات من المواطنين في الجهات وتخفيف العبء عن المركز.

الانتخابات البلدية الضلعُ الأول في مُثلّثِ الخطر للاّمركزيّة

إنها اثنتا عشر مادّةً لا غير ..

إنها إثنا عشر فصلاً متعلقة بالسلطة المحلية، هي الفصول الممتدّة من 131 إلى 142 وردت بالباب السابع من الدستور يُراد بها تغييرُ وَجْه تونس بلا رجعة حسب أغلب الداعين إلى اللامركزية.

تُمثل فكرةُ إقرارِ اللامركزية وإرساء «سلطة محلية» فكرةً رائجةً في الدول التي ترزح تحت نَيْرِ الاحتلال الأجنبي كالعراق وأفغانستان وغيرها. وهي فكرة مَسنودٌ تطبيقُها بقوة في تونس من قِبَل أطرافٍ أجنبيةٍ دفعت أموالَها بسخاء لتحقيقها في أسرع الآجال.

هذه الفكرة قد تفتح الباب لحركة النهضة لمواصلة عملية التفكيك المنهجي للدولة والانتزاع المقنّن والتدريجي لصلاحياتها وربما وُجُودِها بطريقة «حضارية» وناعمة ومُهذبة تُعَوِّضُ فشلَ الأساليب «الأخرى» التي اعتمدتها إلى حين سقوط حُكمها سنة 2014.

ستتمُّ العملية على ثلاثِ مَراحلَ رئيسية كما بيَّنَها الفصلان 132 و133 من الدستور بأساليب فصَّلها مشروع مجلة الجماعات المحلية وستُقَرُّ بعد صُدورها في الأيام القادمة، وهذه المراحل هي:

1) الانتخابات البلدية: مِن المنتظر أن تُعقَد يوم 06 ماي 2018 -إنْ لم يَحْدُثْ طارئٌ- وتشمل 350 دائرة انتخابية في كامل أنحاء الجمهورية، بعد أنْ تَمَّ تعميمُ الوجود البلدي على كامل التراب الوطني باعتماد تقسيم جديدٍ للدوائر الانتخابية لا شيء يَضمن أنه لم يُتَلاعبْ بها. وستؤدي تلك الانتخاباتُ إلى تحويل البلديات إلى «سلطات محلية» بصلاحيات واسعة تُحال وتُنقلُ إليها من السلطة المركزية. وستستفيدُ البلديات من نزاعات الاختصاص بين المركز والسلط المحلية والتي سينظرُ فيها القضاءُ الإداريُّ والذي قد يفرض تقليصا إضافيا لسلطات المركز.

2) الانتخابات الجهوية: تتعلق بانتخاب سُلطات جهوية تَحْكُم تراب كلّ جهة من الجهات (الولاية) وتَشمل كامل التراب الوطني كذلك. ومِن المنتظر أنْ تُكثِّفَ حركةُ النهضة الضغطَ لفرض إجرائها مباشرة بعد الانتخابات المحلية وبالتوازي ربما مع الانتخابات التشريعية سيّما وأنها تُمثل حلقة رئيسية من حلقات تطبيق مشروعها في إضعاف الدولة وتفكيك مفاصلها. ولا يمكن بدونها أنْ يقوم «المجلس الأعلى للجماعات المحلية» المنصوص عليه بالفصل 141 من الدستور والذي حُدِّدَ مَقَرُّه خارج العاصمة تونس، وهو مجلس يبدو أنه مُهِمٌّ في استراتيجية الحركة. ذلك أنه سيُمكن من الدفاع عن عديد فصول الدستور ومن تجسيم الفصل 140 منه على أرض الواقع خاصة وهو يتحدث عن إمكانية ربط الجماعات المحلية علاقات خارجية للشراكة والتعاون اللامركزي. وعليه، ستؤدي الانتخاباتُ الجهوية إلى اِفتكاك الجهات المزيدَ من صلاحيات الدولة المركزية وستؤدي إلى اِنفراد الجهة (الولاية) بأغلب الجوانب المتعلقة بالتنفيذ والتشريع.

3) انتخابات الأقاليم: هي المرحلة الثالثة وهي انتخاباتٌ غيرُ مباشرة إذ تُنتخَب مجالسُ الأقاليم مِن قِبَلِ أعضاء المجالس البلدية والجهوية بحسب الفصل 133 من الدستور. ويُنتظر أنْ تُمكِّن مِن الجمع بين جهتين (ولايتين) أو أكثر من جهات الجمهورية في هيكل جديد يسمُّى بالـ «إقليم» مما سيزيدُ من تفكيك ما تبقى من الدولة. ويُعَدُّ إنشاءُ «الأقاليم» قفزةً مَهولةً نحو المجهول خاصة أنّ وجودَها شرطٌ ضروريٌّ للمُطالبة بالحُكم الذاتي أو حتى بالفيديرالية أو الانفصال في أغلب التجارب المُقارنة. أولم تبيّن لنا تعرّجات المسار وانعطافاته والتواءاته، أنّ برنامج الأغلبية التي وضعت دستور سنة 2014، إنما كان هدفه اختراق الدولة وافتكاك صلاحياتها وتحويل صبغتها؟

قد يُفاجَأُ التونسيون يوما ما بتكاثر أصناف أخرى من الجماعات المحلية لم يَسمعوا بها مِن قَبْل، إذ ترك الفصل 131 من الدستور الباب مفتوحا أمام إحداثها بقانون نتمنّى ألاّ تكون من صنف تلك التي يُوَلَّى عليها «أميرٌ» أو تختار الشراكة بين القطاع العام و«القطاع الخاصّ» للمشيخات والحَوْزَات !

ستخلقُ السلطةُ المحلية التي تقوم على اللامركزية وتتجسدُ في جماعات محلية بحسب الفصل 131 من الدستور، وضعاً جديداً لا تبدو تونس مُتهيّئة له الآن لا من ناحية الموارد البشرية ولا المالية ومن شأن فشله أو حتى نجاحه التسبب في انتكاساتٍ لا يعلم أحدٌ مداها. وهو ما قد يُنتج بيئة صالحة لتفريخ دُويلات داخل الدولة تَفتك سلطاتِها وتُضعف وِحدَتها وقد تجعلها مُجرّد دولة «شرفية» بصلاحيات شبه منعدمة يَقتصر دَورُها على تسجيل اِعتراضِها وتنديدها بتصرفاتٍ وقراراتٍ تَمَسُّ من وِحدتها وسلامتها الترابية.

مسارٌ خطيرٌ .. وتجربة غيرُ محسوبة العواقب

إنّ واقعنا الراهن، وقراءتنا غير السطحيّة وغير المُتساهلة، وتقديراتِنا لتطورات الأمور، تُنبئنا بأنّ اللامركزية «التعسفية» ليست حلاً لمشاكلنا المتعاظمة وبأننا سنعيش لو طُبِّقت على أرض الواقع حالاتِ انفلاتٍ جماعيٍّ للجماعات المحلية وخروجٍ لها عن سلطة الدولة، وهو أمرٌ يتحتم الاستعداد له بالرغم من بقاء الأمن والدفاع والعلاقات الخارجية بيد السلطة المركزية. وعندها، لن يتحدث البعضُ عن دولة «عميقة» بل عن دولة «عقيمة» إذ أنه في ظل ضُعف الدولة وهشاشة المسؤولين عنها وبجماعات محلية تتمتع «بسلطة ترتيبية» في مجال ممارسة صلاحياتها وتنشر قراراتها في «جريدة رسمية» للجماعات المحلية (الفصل 134 من الدستور) فإنه يُمكن توقُّعُ الأسوإ. إنّ أيَّ خلافٍ، سينْشُب بين السلطة المركزية ومحلياتها أو جهاتها أو أقاليمها، لن يتمَّ الفصلُ فيه عن طريق القضاء كما يتوهم البعض بل سيتمّ فصلُه أولا وأخيرا على الأرض عن طريق تجييش المواطنين ضدّ الدولة «المارقة» التي تتدخل في شؤون مُواطني الكيانات الحرة الجديدة !

إنَّ العملية الانتخابية التي نحن بصددها عملية خطيرة من نواحٍ عدة: من ناحية إمكانية انحراف الانتخابات البلدية عن مسارها أولا، ومن ناحية انعكاسات تطبيق اللامركزية المُتسرّعة وغيرِ المدروسة على وضعٍ سياسيٍّ واقتصاديٍّ هشٍّ ثانيا، ومن ناحية مُغالطة الجماهير وخيبة الأمل التي ستتولّد عن اكتشاف زيْفِ الوعود بإقرار التنمية المتوازنة وتقليص نسب البطالة وتعميم الرخاء على الجهات عن طريق الاستيلاء على الثروات المشتركة ثالثا. فالعمليةُ سياسية وهدفُها توزيعُ المناصب والمنافع والنفوذ على مسؤولي الأحزاب على المستوى الجهوي وليست محض دستورية أو قانونية كما يدّعي البعض. وفي رأيي، لن تُغير إثنا عشر فصلا من الدستور مصيرَ تونس نحو الأفضل، ولذلك يبدو لي من الأسلم أنْ نُفَكِّرَ سَوِيًّا في طُرُق متوازنة لتجسيم الديمقراطية التشاركية المحلية الحقيقية وبنسقٍ مرحليٍّ عن طريق تعديل مجلة الجماعات المحلية قبل المصادقة عليها. وفي هذا الإطار، يَجْدُر التفكير في عرض تطبيق المجلة نظرا لخطورة موادّها على الاستفتاء الشعبي إنْ تأجلت الانتخاباتُ مرة أخرى. كما يَجدُرُ بنا اِتخاذُ خطوات ضرورية ربما أهمّها تغييرُ نظام الاقتراع إلى نظام الاقتراع على الأفراد بما يُتيح التقليصَ من المجال الترابي للدوائر الانتخابية والترفيعَ في عددها وبما يُمكّن جميعَ الكفاءات والمناطق بأن تكون مُمَثَّلَة بطريقة أفضل.

إننا بصدد خوض تجربة غير محسوبة العواقب لا شيء يضمن نجاحها .. بل لعلّ مُعطيات كثيرة تؤكد فشلها المحتوم، إذ لا ضمانات دستورية أو قانونية مُمكنة تسمح اليوم بألاّ يتحوّلَ "الحكمُ" المحلي إلى كارثة تُحقق مُخططات البعض داخليا وخارجيا .. خاصة تلك الرامية إلى تفكيك تونس وضرب وِحدتها واستقرارها لإخضاعها والسيطرة على مُقَدَّراتها وثرواتها. قبل ذلك، قد يكون أفضل ما قد يحصل لتونس من وراء الانتخابات البلدية إنْ عُقِدت في موعدها، هو التخلصُ مِن جزءٍ كبيرٍ من هذه الطبقة السياسية البائسة التي لم تنجح في شيء قدْر نَجاحِها في تحقيق مُخططات خُصومها المُفترضين. عسى أنْ يُساهم ذلك في تجديد الطبقة السياسية وفي إنتاج مشاريعَ سياسية بديلة تنشأ مِن رَحِمِ هذا الشعب وأعماقه وأقاصيه، للنهوض بأوضاعه وتحسين شروط بقائه على قيْد التقدّم والحياة !

***العضو الأسبق للهيئة العليا المستقلة للانتخابات، والمنسق العام لمنطمة 10_23 لدعم مسار الانتقال الديمقراطي**

عين على ..

فوارِق جوهرية بين اللاّمحوريّة واللاّمركزيّة:

اللاّمحوريّة

تقوم على تمثيل السلطة المركزية.

هيـآتُـــــها:

مُعَيَّنَةٌ.

لا تتمتع بالشخصية القانونية.

تُمارس الاختصاصَ على أساس التفويض.

تَخضع لسُلطة الإدارة المركزية ورقابتِها.

ميزانيتها جزأ لا يتجزأ من ميزانية الدولة.

اللاّمركزيّة

تقوم على تمثيل الناخبين.

هيـآتُـــــها:

مُنتَخَبَة.

تتمتّع بالشخصية القانونية المستقلة.

تحظى بسلطة اِتخاذ القرار، تُمارسُ صلاحيات ذاتية ومُشتركة ومَنقولة.

تخضع لرقابة لاحقة على شرعية أعمالها.

ميزانيتُها مُستقلة.

الجماعات المحلية

كِيانٌ يتكوّن من ثالوث: مجموعة بشرية، منطقة ترابية، شخصية قانونية، تُوكَلُ إليه مَهامُّ إدارةِ الشؤون المحلية بواسطة هيآتٍ محليّةٍ مُنتَخَبَةٍ.

والجماعاتُ المحليّةُ، طبقا للدستور، ثلاثةُ أصنافٍ: البلديّات والجهاتُ والأقاليمُ.

الحوكمة

تُعرَّفُ بأنها «أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة» أيْ إدارة الحُكم بطريقة تَكفل للمواطنات والمُواطنين بطريقة ناجعة وشفافة تضمن لهم الرقابة والمشاركة. إنها "قواعدُ اللعبة" التي تُستخدم لإدارة سلطاتٍ أو مَواردَ على نحوٍ يحمي مَصالحَ المُواطنين ويَضمنُ قيامَ المسؤولية والإفصاحَ والشفافيةَ والمُساءلةَ والرقابَةَ واحترامَ المعاييرِ الأخلاقية والنماذجِ الحسنة.

الأستاذ شفيق صرصار لـ الجريدة المدنية:

تونس من ريادة مؤشرات الديمقراطية إلى القائمات السوداء و البلديات فرصة الحلم ضدا لليأس

حاوره سمير بوعزيز

التقت «الجريدة المدنية» الأستاذ شفيق صرصار، أستاذ القانون بالجامعة التونسية والرئيس السابق للهيئة العليا المستقلة للانتخابات، للاستئناس برأيه فيما يتعلق بمسار الانتخابات البلدية ومسألة الحكم المحلي.

وقد عبّر الأستاذ شفيق صرصار، في هذا الحوار، عن جملة الصعوبات التي كان من الضروري تجاوزها باحترام المواعيد وبتنزيل أحكام الدستور وإصدار النصوص القانونية ووضع آليات الرقابة وتحمّل كل الأطراف المتدخلة لمسؤولياتها. وبيّن أنّنا لم نتمثّل بعد طبيعة الحكم المحلّي ومتطلباته ومشقّة إرسائه.

ونعتبر جملة الآراء والمواقف التي قدّمها مداخل ضروريّة لفهم هذا السؤال، وورقة هامّة تدفع إلى مراجعة عديد المسائل في اتجاه موعد 6 ماي 2018 وما بعده.

الأستاذ شفيق صرصار «يُشفقُ» على الناخب التونسي الذي سيذهب إلى الاقتراع مرارا في سنة ونصف، ولن يكون له من الوقت ما يكفي لتقييم آداء من انتخبْ. ويحذر مشيرا إلى ارتباك المسار الديمقراطي حيث أننا تحولنا من التصنيف «الديمقراطي» إلى القائمات «السود».

• هل تعتقد أن التونسيين قد تمثلوا مسألة الحكم المحلي؟

ليس بعد لأن المجهود الذي كان من المفترض القيام به من أجل تنزيل ما جاء به الدستور وتفسير التصور الجديد للسلطة المحلية والنقلة التي يجب أن تقع من مجرد لامركزية إدارية إلى فكرة سلطة محلية باعتبار أنه في أساسياتها تقوم على الديمقراطية المحلية وتدبير الحكم وعلى نوع من الاستقلالية المالية، لكل هذا فالمقومات غير موجودة.

وقد وضع الدستور جملة من الآليات المتقدّمة الموجودة في النظم المقارنة، وإلى حد الآن، ليس المواطن فقط، بل أن النخبة السياسية غير واعية بما هو موجود فيها ولا تفهم الآليات التي تقوم عليها الديمقراطية المحلية كالتعديل أو التفريع مثلا. كما أن مجلة الجماعات المحلية لم تصدر إلى حد الآن وكذلك قانون اللامحورية الذي يمكن أن يكون مجلة أخري. وليس لنا النصوص التطبيقية للمجلة.

إذا عمليا عندنا بلديات ستنشأ لأول مرة، وسيجد تونسيون أنفسهم لأول مرة ناخبين محليين لم ينتمي أيا منهم من قبل إلى بلدية، سينتمي إليها فجأة وسيدبر أموره بشكل حرّ. ونسأل هل لديه الموارد والحدّ الأدنى للنجاح في هذا؟ هذا هو الإشكال. وبالرجوع إلى سؤالك نؤكد أنه لا جهوزية باعتبار أن النصوص القانونية المتعلقة بالسلطة المحلية غير جاهزة.

• إذا «الحكم المحلي» عنوان فقط بلا مضامين ولا نصوص قانونية ترتبه، في غياب الوعي به؟

- وضعنا سقفا في الدستور ولكن لم نُنَزل المؤسسات والنصوص القانونية المتعلقة بها، ومن ناحية أخرى ثمة ثقافة مرتبطة بالديمقراطية المحلية، هل هذه الثقافة موجودة؟ أقول لا لسوء الحظ ، وأن الخطاب السياسي والإعلامي لا يقدم مادة تساعد. كما أننا لم نجرب ديمقراطية القرب ولا نعرف مثلا التشاركية ولم نجربها والمواطن غير مستعد ولا يعلم أن الانتخابات البلدية من أهم المحطات في التأسيس الديمقراطي.

• كيف تقيمون المسار الانتخابي إلى حد الآن؟

- في المسار عدّة تعثرات كبرى تبيّنت من حيث عدم الإقبال على التسجيل وعلى الترشحات والعنصر الثالث أن كل سبر آراء يقول أن الترشحات ستكون محدودة. وقد سبق أن نبهنا أن تغيير موعد الانتخابات وتأجيله يمس من مصداقية الانتخابات وأيضا مصداقية السياسيين. وأكثر من هذا لاحظنا كيف تم تحديد الموعد في شهر ماي ولم يتحدّث أحد عن الانتخابات الجهوية وهي حلقة أساسية لنجاح الديمقراطية المحلية، وفي السنة القادمة عندنا الانتخابات الرئاسية والتشريعية بهذا تم رص المواعيد الانتخابية في سنة ونصف وهو أمر ليس منطقيا بالمرة.

• وما هي انعكاسات هذا الأمر؟

- هذا يسبب إرهاقا ويعكس عدم مصداقية السياسيين في تحديد المواعيد ففي كل مرة نحدّد موعدا انتخابيا ولا نعلم إن كان سيؤجل أم لا، وحتى في هذه المناسبة إلى حد الآن مازلنا نتحدث عن التأجيل لسوء الحظ. كما أنه منذ 2014 نقول بأن مواعيد الانتخابات يجب تحديدها بشكل استراتيجي وفي الدول المتقدمة يعرف المواطن في أي يوم سوف تجرى الانتخابات القادمة. ونحن لم نصل إلى تحديد تواريخ الانتخابات بشكل استراتيجي وعلمي دقيق.

كما أن عملية تقريب المواعيد ستؤدي إلى إرهاق الناخب التونسي الذي سيذهب إلى مكاتب الاقتراع خمس مرات في سنة ونصف، ثم يبقى قرابة ثلاث سنوات ونصف دون انتخابات. والحال أن الانتخابات في تعريفها هي إعادة النظر دوريا في وكالة الحاكمين. فيجب أن نعطي فرصة للناخب أن يقيّم الحاكم. وهذه فرصة في دول أخرى فيها انتخابات نصفية حتى يحاسب الناخب السياسي. فقد يفوز حزب في الانتخابات التشريعية ولكنه ينهزم في البلدية وهذا مؤشر على أن رؤية الناخب تتغيّر. كما أنه ثمة فرق بين المستوى الوطني والمستوى المحلي وهو فرق سياسي لا تمكّن منه الانتخابات المتقاربة.

• هل تعقد أنه أمر متعمد من قبل جهات معينة، ربما لإعادة إنتاج نفس الأغلبيات؟

- لا أريد أن احكم على النوايا ولكن عملية التأجيل تدل على عدم الجهوزية وخوف من الانتخابات بنية أنه كلما تم التأجيل كان الاستعداد أفضل، وهذا ليس صحيحا.

• نحن إذا حيال مسارات انتخابية ما هي الشروط التي يجب أن تتوفر لضمان الحد الأدنى الديمقراطي؟

- ككل مسار انتخابي هنالك، قبل كل شيء، قواعد ومعايير وهنالك الممارسات الفضلى. وفي انتخابات 2014 كانت تونس متقدمة جدا في احترامها للمعايير والتي تتمثل خاصة في حياد الإدارة الانتخابية وثانيا فكرة الشفافية وثالثا أن كل العملية تكون بشكل تعدّدي وإدماجي يسمح لكل أصناف المواطنين بالمشاركة ويتيح حق الترشحات. والمهم أيضا أن الحملة الانتخابية ورقابتها والاقتراع كلها تكون بشكل شفاف ونزيه ومتاح للجميع، وهذه عناصر أصبحنا نعرفها ويجب التأكيد عليها.

• هذه هي القواعد العامة ولكن في ظل تكثف الانتخابات في مدة وجيزة وطبيعة المسارات الانتخابية الحالية، هل من شروط إضافية لضمان ديمقراطية الانتخابات؟

- في تقرير الهيئة بعد انتخابات 2014 قمنا بجملة من التوصيات وشملت جملة من العناصر أولها النقائص في التشريع الانتخابي وثانيا مراجعة النص المتعلق بسبر الآراء وثالثا ما ارتبط بتمويل الحياة السياسية وليس فقط الحملة الانتخابية. والإشكال أننا لازلنا في تونس نخلط بين تمويل الحياة السياسية وتمويل الحملة الانتخابية. وفي تمويل الحياة السياسية ليس ثمة أي رقابة، ولا يمكن أن نضمن أن تكون الحملة الانتخابية نزيهة، إن لم نكن قبل الفترة الانتخابية قد أخضعنا مختلف الفاعلين السياسيين إلى الرقابة. فعندنا مشكل حقيقي في علاقة بتمويل الحياة السياسية فليس هنالك تمويل عمومي أصلا ولا نعرف الأحزاب كيف تتصرّف، ولا يكون التدخل إلا في فترة الانتخابات.

ومن المفروض أن تتضافر جهود مختلف المتدخلين، في هذه الفترة، وهم البنك المركزي والديوانة ووزارة المالية والهيكا وهيئة الانتخابات ودائرة المحاسبات وأن تعمل هذه الأطراف بشكل متناسق وبتبادل سريع للمعلومات. ونعرف على سبيل المثال أنه في 2014 لجنة التحاليل المالية أعطت معطيات متأخرة جدا بخصوص أن أحد المترشحين تلقى أموالا من الخارج.

وقد دعينا في عديد المرات إلى ضرورة التقوية في التنسيق حتى تستطيع مختلف هذه الهياكل أن تضمن حقيقة شفافية الحياة السياسية.

• لم تصدر مجلة الجماعات المحلية بعد، ما هي التعديلات التي تعتقد أنه من الضروري أن تدخل عليها؟

- المجلة مازالت إلى اليوم أمام اللجنة، وحتى لو صدرت اليوم لن تطبق في يومها فهنالك نصوص تطبيقية، تقريبا ثلاثين أمر تطبيقي. كما أنه لا يمكن أن تنجح المجلة دون نص آخر وهو القانون المتعلق باللامحورية، حيث سيتوضح مثلا دور الوالي والمعتمد في علاقة ببقية الهياكل.

يعنى لو صدرت المجلة اليوم فإنها لن تطبق، فبخلاف النصوص المرتبطة بها أسأل هل أن الموارد البشرية المتوفرة اليوم في 350 بلدية يفهمون المجلة والأوامر التطبيقية وهل قمنا بالتكوين الكافي لهم؟ هذا إضافة إلى غياب الموارد المالية.

كما أن السلطة المحلية تقوم على تغيير كلي للنموذج الذي انبنت عليه الإدارة التونسية فلن تكون ثمة سلطة إشراف والرقابة ستكون بعدية وهذه تحديات كبرى خاصة في غياب التكوين الكافي، فمثلا يمكن أن يصرف مجلس بلدي الميزانية قبل نهاية السنة.

فالتحديات ليس فقط استكمال الإطار القانوني وتكوين الإطار البشري ولكن أيضا المسألة المالية.

• هل تعقد أن الأمر مرتبط بغياب الإرادة السياسية أو هو عدم فهم لطبيعة الاستحقاق القادم؟

- أعتقد أن الأمران صحيحان، ومع هذا لنأخذ المثال الفرنسي حيث أن ما بلغه الفرنسيون اليوم من لامركزية تم في ثلاثين سنة، وفي كل عشر سنوات يقع الاشتغال على مرحلة، مع أن مع وصلته فرنسا من لامركزية يعتبر محدودا في أوروبا. ومع هذا نحن نسأل هل وضعنا هذه الخطة؟ هل نعلم ماذا سنفعل فقط خلال السنتين القادمتين؟ على الأقل خطة لتكوين الإطار البشري؟

• وما هي الجهة المسؤولة على هذا الأمر؟

- ليس هنالك جهة واحدة، واليوم نعلم أن جزء كبيرا من الدستور لم يدخل حيّز التنفيذ فأنظر مثلا المحكمة الدستورية لم يقع انشاؤها بعد والباب السابع لم يدخل حيز التنفيذ والأقاليم يقال أنه سيقع العمل بها

لازلنا نخلط بين تمويل الحياة السياسية وتمويل الحملة الانتخابية. وفي تمويل الحياة السياسية ليس ثمة أي رقابة

بعد 9 سنوات، ولا يتحدث احد عن الانتخابات الجهوية.
وكذلك الهيئات الدستورية فثمة هيئة وحيدة موجودة فعليا، ونصوص لم تصدر. صحيح أن النص المتعلق بهيئة مكافحة الفساد صدر لكن بالنسبة للهيكا النص متعطل والبقية مشاريع خاصة المتعلق بهيئة حقوق الإنسان وهيئة الأجيال القادمة.

• من الباحثين من يعتقد أنه كان من الضروري أن نبدأ بالانتخابات المحلية وأن الانتقال الديمقراطي كان مقلوبا، هل تعتقد أنه كان من الأسلم لو بدأنا بالانتخابات البلدية والمحلية؟

- أولا القول بـ»لو» فعلنا ولو قمنا لا يستقيم، وثانيا أعتقد أن هذا التقدير غير صحيح ففي 2011 تم تقديم مقترح فكرة الانتخابات البلدية لكن بأي قانون؟ بل بأي دستور؟ وهل يمكن أن نقوم بهذا في غياب برلمان وهيئات منتخبة ومؤسسات. فهذه فرضيات تجاوزناها بكثير. وقد أنجزنا انتخابات تشريعية وانتخابات رئاسية وكانت ناجحة وكان من المفروض أن تنجز انتخابات بلدية في 2015.

• لو عدنا إلى مسألة الدستور، ما هي الأحكام التي وجب التسريع بتطبيقها؟

- اطلعت على تقرير كارنغي حول الفساد وأعتقد أن المحكمة الدستورية من الأشياء التي وجب التسريع بها فهذا التقرير يربط غيابها بالفساد. والمحكمة الدستورية يتأسس عليها الدستور ككل. والدستور نصص على أنه بعد سنة من المصادقة على الدستور يتم إرساء المحكمة الدستورية، فهنالك آجال في الدستور تم خرقها. فلنكن واضحين لقد بدأنا بخرق الدستور في عدة أحكام. وكما ذكرت وجب إرساء بقية الهيئات وإرساء الحكم المحلي.

• طيب، بعد إجراء الانتخابات، ما هي المسائل العاجلة والمؤسسات التي يجب إرساؤها بشكل عاجل؟

- أولا المسألة التي فيها ربح بانجاز الانتخابات البلدية وهي إرساء الدوائر الجهوية للمحكمة الإدارية وتعزيز دائرة المحاسبات، وهذا مكسب. لكن في نفس الوقت مجلة الجماعات المحلية لا يمكن أن تطبق إلا بوجود مؤسسات كصندوق التعديل. من ناحية أخرى لدينا هياكل لا محورية وهياكل لا مركزية كيف سيقع التنسيق بينها حتى لا تتضارب، وهذا يتطلب إطارا قانونيا محكما بمجلة الجماعات المحلية وقانون اللامحورية وكل هذا يجب أن يصدر في أقرب وقت.

• كان من المفروض أن تصدر التشريعات قبل الانتخابات؟

- بالفعل، وحتى إن صدرت المجلة الآن وفيها قرابة الـ400 فصل، هل أن المترشحين ومن سيكون في المجالس البلدية متمكنين من هذا النص خاصة أنه سيكون لدينا وظيفة عمومية محلية، وسابقا كان لدينا تكوين في المدرسة القومية للإدارة ولو لعدد محدود حول الإدارة المحلية، ولدينا اليوم 350 بلدية.

• المؤشرات بعد غلق باب الترشحات، ربما إعادة إنتاج أغلبية معينة هل أن ذلك يؤثر في مدى انخراط المواطنين في مسألة الحكم المحلي؟

- ليس بالضرورة إنتاج نفس الأغلبية، والانتخابات البلدية كانت فرصة لإنتاج نخبة سياسية جديدة وربما إنتاج أحزاب سياسية محلية وهذا لم يتم.

• وما هي ادوار ومسؤوليات المجتمع المدني وأيضا الإعلام لرفع مستوى الوعي وصيانة هذا المسار؟

- نحتاج تربية مدنية حول الديمقراطية المحلية وليس فقط في علاقة بالانتخابات، حيث يجب تكوين الناس. فالقول مثلا أنه في المحليات لن يقع الاشتغال على التنمية أمر غريب.
وان تنجح البلدية هو أن تصنع تغييرا وتعطي بصيصا من الأمل وتعيد الأمل في المسار الانتقالي والثورة، لأن المواطن عندما لا يرى تغييرا سينقم على كل شيء بل ربما يحن على الاستبداد بالقول أنه يوفر بعض الأشياء.
الأمل ضروري فمع البلديات الجديدة يمكن أن يصنع تعبيد طريق أملا وكذلك إنشاء مستوصف أو مدرسة أو حنفية عمومية وهذا يعيد الثقة.

• يعني يمكن أن تخلق مصالحة مع كل البلاد؟ حيث أن الانتماء إلى الحي أو القرية أو الجهة يحلق انتماء لكل الوطن.

- ما في ذلك شك.

• يعني المسألة تتجاوز التقني في قائمات وانتخابات وأحزاب، هنا نتحدّث عن الروح التي يمكن أن تخلقها عند الناس.

- نعم واليوم ثمة فكرة اليأس وفكرة الخيبة ويجب إيقافها بإرجاع فكرة الحلم. وغدا يمكن أن يكون أفضل وبما عندنا يمكن أن نصنع الأفضل، ويجب أن نعلم أي مواطن في أي بلدية أن السلبية لا تقدّم بنا. يجب أن يفهم المواطن أنه يمكنه تقديم تصوراته من خلال الميزانية التشاركية وأن تُقترح الأولويات. وفي تونس مازلنا في منطق الدولة التي تعطي، فمثلا تنشئ دار ثقافة ولكن لا يرتادها احد، والآن يمكن أن تقترح نفس الميزانية لأمر آخر حسب تقدير المصلحة كأن يكون نادي أطفال بدلا من دار ثقافة بما يناسب تلك المنطقة.
- يعني أننا ننتقل إلى مشاركة مواطنية بالوعي بالاحتياجات؟
- بالضبط أنت تحدّد الاحتياجات ولا تنتظر أن يحددوها لك.

• أي نرفع من مسألة المشاركة؟

- لا التشاركية.

• ما هي الأدوار المفترضة للمجتمع المدني بعد إرساء مؤسسات جديدة؟

- الدور الأساسي الأوّل هو المتابعة لمجلة الجماعات المحلية قبل صدورها ولا يحتج بعد أن يقع اعتمادها . والدور الثاني في التربية المدنية وتوعية المواطن برهانات الديمقراطية المحلية ومواصلة العمل على الفئات المهمشة.

• وما هي الأدوار الموكولة للمؤسسة الأكاديمية؟ أليس عليها إنتاج معرفة للمجتمع المدني والمجتمع السياسي وأيضا الإدارة التونسية؟

- هذا هام، هنالك تغيرات كبيرة أثرت على القانون العام والقانون الدستوري والقانون الإداري، وهي لم تعد تدرس كما كانت قبل عشر سنوات. إضافة إلى تغيرات متعلقة بالحوكمة. وهنا أعتقد أن الأكاديميين يلعبون دورا لأن منهم من له أكثر من صفة فهم في جمعيات وفي نفس الوقت في الجامعة، وهنالك من يساهم في الملتقيات التي يقع تنظيمها بين الجامعات والجمعيات. على سبيل المثال جمعية البحوث حول الانتقال الديمقراطي التي نظمت هذا العام ثلاث ملتقيات كبرى بين الجامعة والمجتمع المدني حول عدد من المحاور الأساسية.
إضافة إلى أن العديد من الأساتذة الجامعيين هم خبراء تقع الاستعانة بهم من قبل المجتمع المدني في التكوين والتأطير. والإشكال الكبير هو نشر الدراسات الذي يجب تطويره ووسائل الإعلام يمكن أن تلعب دورا أفضل بأن توصل المعلومات حول التحضيرات للمرحلة القادمة.

• وهل أن مؤسسات الدولة منفتحة على الأكاديميين من أجل هذا الدعم المعرفي؟

- هذا الانفتاح موجود، فمنذ فترة المجلس التأسيسي كانت هنالك استعانة بالخبرات في اللجان، وإلى الآن لازالت دعوة المختصين موجودة لسماعهم حول بعض المحاور.
هذا الأمر موجود منذ 2011 وقبلها كانت قطيعة مع الأساتذة الذين لم يكونوا مع النظام السياسي. وفي لجنة تحقيق أهداف الثورة كانت ثمة لجنة خبراء وهم أساتذة وتواصلت الاستشارات في المجلس التأسيسي. وكان للأساتذة حضور أيضا في وسائل الإعلام للحديث في بعض المسائل ولم يكن الأمر موجودا بشكل كبير، وهذا أمر يمكن تطويره.

• مع كل الصعوبات التي يمكن الحديث عنها، هل تبقى التجربة التونسية نموذجا مميزا؟

- إلى حد الآن هي تجربة فريدة واستثناء. ولكن ليس بالضرورة أن تبقى فريدة إذا لم تتقدّم، ومن لا يتقدّم سيتأخّر. وبالرجوع إلى 2015 نلاحظ أن هنالك تراجعا وأن انتقادات كبرى توجه إلى النموذج التونسي الذي حقق تقدما في وقت قياسي بشكل سلمي وكنا أفضل من ديمقراطيات سبقتنا بكثير. واليوم وسائل الإعلام الدولية التي كانت تمجد التجربة التونسية أصبحت تتساءل: ماذا يقع؟ وأكبر العلامات أننا لم نعد نتقدّم أننا لم نعد نصدر في العلامات الديمقراطية بل في القائمات السوداء.
وفي تونس أصبح الحديث عن عودة إلى الاستبداد وهنالك تعطيل للقوانين المتعلقة بالحرية.

الحُكم المحلّي: رِهاناتٌ وتحدّياتٌ

نُشطاءُ يسْبِرون الأغوارَ .. ويسْتشرِفون المسارَ

اعداد عبد اللطيف حداد

أسّسَ الدستورُ الجديدُ، في بابه السابع، لسلطةٍ محليّةٍ مَحكومةٍ باللاّمركزيّة وقائمةٍ على ثالوثٍ مُترابطٍ البلديّة والجهة والإقليم، مُرسِياً بذلك منظومة حُكمٍ تتوزّعُ سُلُطاتُها بين المركز وهذه التفريعات الجديدة لداخِلِ تونس وعُمقِها الذي حَظيَ بـ «صلاحيّاتٍ ذاتيّةٍ وصلاحيّاتٍ مُشترَكَةٍ مع السلطة المركزيّة وصلاحيّاتٍ مَنقولَةٍ إليها» طبقا لما يَقولُه الفصلُ 134 من الدستور.

ولا شكّ أنّ هذه السلطةَ المحليّةَ الجديدة، تُثيرُ من الآمالِ بقدْرِ ما تُثيرُ من المخاوفِ، وتصطبغ بالحُلمِ والوُعودِ بقدْرِ ما تصطدِم بالواقعِ والحُدودِ، سلطةٍ جديدةٍ بقدْرِ ما تَعِدُ بتمكينِ الناسِ وتعميقِ الديمقراطية وتوسيعِ المُشاركةِ السياسية والمدنيّة ورَدْمِ الهُوّةِ بين المُواطن والدولة، فإنها قد تحمِلُ هؤلاء الناسَ على تَكلُفةٍ إضافيةٍ وتُوقِعُهم في بيروقراطيّاتٍ جديدةٍ وتنزلُ بهم دون الخطِّ الأخير في إدارة المَرفَقِ العامِّ. فمن يَدري كيف عساهُ يكون مَسَارُ هذا الحُكمِ المحلّي ؟ وأيَّ وِجهةٍ ستأخذُها تطبيقاتُه وترتيباتُه ؟

وبعد أنْ أخذت بلادُنا طريقَها، نهائيّا وبلا تأجيلٍ ولا رُجوعٍ، إلى أوّلِ اِستحقاقٍ لما يُطلَقُ عليه «اِنتخابات القرب» [البلديّة ولاحقا الجهوية] تَجدُ الجريدةُ المدنيّةُ الفُرصَةَ مُواتيةً لسبْرِ الأغوارِ واِستكناه الآفاقِ عبْر طرْحِ ثلاثة أسئلةٍ على ثلّةٍ من النشطاء السياسيين والحقوقيين والنقابيين والمدنيين من مشاربَ ومناطِقَ مُختلفةٍ:

1 - إلى أيّ مدى تُمثّلُ الانتخاباتُ البلدية دُخولاً فعليّاً في مَسَارِ اللامركزيّة الذي أرساه الدستور؟ [الطموحات والعقبات]

2 - اللامركزيّة مَسَارٌ يقتضي عُقُوداً من الزمنِ لِيكتمِل. لكنّ ذلك لا يُعفيه من مُواجهةِ التحدّيات، وأبرزُها أنْ يَترابَطَ مَسارُ اللامركزيّة مع مَسَارِ التنمية رغم غيابِ فُرصِ الاستثمار. ما رأيُك؟ [الإيجابيات والسلبيات]

3 - تسُودُ كثيراً من الأوساط، مَخَاوِفُ مِن قيامِ سُلطة مَحليّة تُهَدِّدُ وحدة الدولة وتُحيي العصبيّاتِ الجهويّة والعروشيّة وربّما أدّت إلى نَزَعاتٍ اِنفصاليّةٍ. ألا ترى/يْـن مُبالغةً في هذه المَخلوفِ ؟ ولِمَ ؟ [الذاتي والموضوعي]

تقرؤون في إجاباتِ هؤلاء النشطاءِ آراءَ وأفكاراً هي من التنوّعِ والثراءِ بمكان، تُبدي شجاعةً في مُواجهةِ الاستحقاقاتِ والرهاناتِ والتحدياتِ وتَفاؤلاً بالآتي مِن أزمنةِ الجمهورية الثانية ومُكوِّناتِ نظامِها السياسي وأشكالِ مُمارسة السلطةِ الجديدةِ رغم كلّ العوائق والمخاطر والمحاذير.

وإنّ غداً لناظِرِه، قريبٌ !

الناشط السياسي أحمد فرحات حمودي
حتى لا تكون لامركزيّة القرار والتسيير، لامركزيّة فقرٍ وبؤسٍ وتهميشٍ !

[1]

من البديهيّ الإقرارُ أولا أنّ أيّ انتخابات في الدول التي اختارت الديمقراطية آلية لإدارة شؤونها، تُمثل لحظة سياسية متميزة يرتفع فيها مستوى الآمال والطموحات. ومِن المهمّ أيضا، التذكيرُ بأنّ انتخابات ماي (نيسان) القادم هي أول انتخابات بلدية تَجري في مناخ ديمقراطي تعددي منذ الاستقلال وستشهد تنافساً بين قائمات متعددة حزبية وائتلافية ومستقلة، تنافساً من المفترض أنْ يكون حول البرامج. أمّا القول بأنّ هذه الانتخابات ستمثل دخولا فعليا في مسار اللامركزية الذي أرساه الدستور في بابه السابع، فأعتقد أنّ هذا الإقرار سابق لأوانه. علينا أنْ ننتظر المُصادقة على مجلة الجماعات المحلية. وهنا أودّ انتهاز الفرصة لدعوة النواب للإسراع بالمصادقة على هذه المجلة التي سنعرف من خلال فصولها الإجابة على السؤال الذي يُخامر الجميع: إلى أيّ مدى ستمثل هذه الانتخابات دخولا فعليا في مسار اللامركزية ؟ المفارقة أنّ الترشّحات تقدّمت للهيئة المستقلة للانتخابات قبل معرفة صلاحيات المجالس المحلية التي سيقع انتخابُها بل إنّ بعض القائمات انطلقت بعدُ في صياغة برامجها الانتخابية وإطلاق وُعُودها.

[2]

لا اختلاف حول كون اللامركزية مساراً يتطلب عقودا من الزمن ليكتمل. ولا شكّ في أنّ هذا المسارَ يُواجه تحديات عدة لعل أهمّها ترابُطُه مع مسار التنمية، وإلاّ تحولت لامركزية القرار والتسيير إلى لامركزية فقر وبُؤس وتهميش. يبدو إذن أنّ نجاح مسار اللامركزية يشترط ترابطه بمسار التنمية وخلق الثروة ومواطن الشغل. لذلك يُمكن القولُ إنّ الفوارق الجهوية تُمثّل أكبر تهديد لنجاح مسار اللامركزية الذي سيكون بكل تأكيد في صالح الجهات المحظوظة وعلى حساب الجهات الأقلّ حظا. ومِن المُهمّ التأكيدُ أنّ جلب الاستثمار يَشترط بنية تحتية مُتطورة (في مجال النقل والاتصالات) وجودة الحياة (جودة خدمات المرفق العام وأماكن ووسائل الترفيه) وهو أمرٌ مَوكول للدولة المركزية التي لا يُعفيها مسارُ اللامركزية مِن مَهامِّها في تطوير البنية التحتية وفي تحسين جودة الحياة في الجهات المحرومة لتكون جاذبةً للاستثمار على غرار الجهات المحظوظة. كما تمثل الامتيازاتُ الجبائيةُ والاجتماعيةُ آليةً ناجعةً لدفع الاستثمار في الجهات المحرومة.

[3]

أعتقد أنّ المخاوف مِن قيام سُلطة محلية تُهدّد وِحْدة الدولة الوطنية وتُحيي العصبيات الجهوية والعروشية، هي مَخاوفُ مشروعة بالنظر إلى تجارب عدة لا فقط في الدول العربية (المحاولة الانفصالية لإقليم كردستان في العراق) بل أيضا في دول ديمقراطية (النزعات الانفصالية لإقليم كاتالونيا في إسبانيا) وبالنظر أيضا إلى النعرة الجهوية التي رافقت قرارَ إنشاء كلية طب في ولاية مدنين مثلاً فخرجت مدينة قابس في مسيرة لم تشهدها في تاريخها، وكذلك بالنظر إلى بعض الأصوات الانفصالية على قلّتها التي رافقت اعتصام الكامور في ولاية تطاوين العام الفارط. ولكني أعتقد في نفس الوقت أنّ هذه المخاوفَ مُبالَغٌ فيها وهي ذريعة للبعض لإسقاط مسار اللامركزية. إنّ الحذرَ مطلوبٌ في هكذا قرارات تاريخية. ولكنه لا يجب أنْ يتحول إلى عائق أمام مسار اللامركزية الذي نعتقد أنه سيُساعد على النهوض بكامل جهات البلاد. لامركزية تهدف إلى تحقيق المصلحة الفضلى للوطن والمواطن، لامركزية تضع نُصب عينها مبدأ التضامن بين الجهات.

الناشطة النقابية جودة دحمان
خُصوصيات المجتمع التونسي وثقافتُه المدنية، تِرْياقٌ لكلّ المخاوف والانحرافات

[1]

لا شكّ في أنّ خوض تونس غمار الانتخابات البلدية في شهر ماي المقبل، يُعَدُّ دُخولا في مسار اللاّمركزية الذي أرساه الدستورُ. ورغم العقبات التي تترصّدُ هذه المرحلة الهامة والحساسة، فالانتخاباتُ البلدية تُعتبَر خُطوةً أولى لإرساء سُلطة محلية لدمقرطة الحياة السياسية في الجهات في علاقة بالشأن اليوميّ للمواطن وبمشاغله الحيوية [إنارة، تنظيف، مساحات خضراء، أنشطة ثقافية ..إلخ]

والانتخابات البلدية، إلى ذلك، هي المرحلة الأساسية والحتمية لتشكيل السُّلط والمجالس الجهوية. وعليه، فالاستحقاق البلديّ يُمثل فُرصة حقيقية لإضفاء المصداقية والفاعلية على العمل السياسي من خلال القطع مع الشعارات والوُعود الزائفة والمناسباتية وبناء اتصال حقيقي ومباشر بالمُواطن وتوثيق الارتباط بشواغله الفعلية وانتظاراته وتطلّعاته.

على أنه لا بُدّ من الإشارة، أنّ الطريق إلى كلّ هذا لن تكون مفروشة بالورود .. والرهانات لن تتحقق والتحديات لن تُرفَعَ بتلك السهولة في ظلّ العقبات التي تَحُفُّ بالمسار وقد شهدنا في الفترة الأخيرة أولاها وهي تشكيل القائمات وما العددُ الذي تمّ إسقاطُه منها لعدم توفّر الشروط وهو يُقارب الـ 5% إلاّ دليلٌ واضحٌ على ما نزعم. زدْ على ذلك نظام التصويت الذي يكون على القائمة برمّتها بدلا من الأفراد، وعدم المُصادقة لحدّ الساعة على مجلة الجماعات المحلية، التي يتوقّف عليها وحدها، تحديدُ صلاحياتِ المجلس البلدي وحدودِ الاختصاصات والمهامّ. هذه الصعوباتُ والحُدودُ كلّها، يُمكن أنْ تُؤدّيَ إلى السقوط في الممارسة الشكلية الفاقدة للمضمون الذي نرنو إليه سيّما وأنّ الإمكانيات المادية والموارد الضرورية للعمل البلدي المُجدي والناجع ليست متوفّرة بالقدْر الذي يجعلنا مُطمئنّين على مستقبل هذا الاستحقاق.

[2]

مِن الأكيد أنّ اللاّمركزية هو اختيارٌ ومسؤوليةٌ ومسارٌ يتطلّب مدة هامة ليُحقق أهدافه النبيلة التي كُرِّسَ من أجلها. وإنما كان الرهانُ على هذا الاختيار، لما له من إيجابيات لعلّ من أبرزها إحداث مجالس بلدية وجهوية وتوفير كل شروط النجاح لها من إمكانيات مادية وطاقات بشرية وكفاءات فنية.

اللاّمركزية خيارٌ يُمكّن مِن تخفيف الضغط على الهياكل العليا والمركزية ويُوفّر لها هوامشَ إضافية من الوقت والتركيز لاتخاذ القرارات المناسبة بخصوص التشريعات والقوانين الواجب سنُّها والمؤسسات والنّظُم الواجب إحداثُها تيسيراً للعمل المركزي. إنّ المُضيَّ في هذا الخيار، هو الذي سيُؤمِّن تكريسَ القرار القاعدي المبنيّ على الديمقراطية والمُشاركة بما من شأنه أنْ يُضفيَ على العمل البلدي معانيَ الالتزام والنجاعة ويعمّقَ الممارسة المُواطنية والإسهامَ المباشرَ في اتخاذ القرار في نطاق المنطقة أو الجهة أو الإقليم مهما كانت سواءً تعلّق القرارُ باليومي الاستعجالي القريب أو الاستراتيجي التنموي البعيد.

لكنّ هذه الآمال، لا تَحْجِبُ عنّا الفخاخَ القائمة والنواقصَ الحادّةَ

التي تَعترض خيارَ اللاّمركزية ولا سيّما التفاوت الصارخ في الإمكانيات والذي لا يفتأ يُعمّق الفوارقَ الجهوية ويَنال من فُرص الحدّ منها. إنّ الترابط العضويَّ بين مسار اللامركزية ومسار التنمية، يَدفعنا إلى التساؤل بحيرة عن مدى نجاعة التمشّي الذي تَخيّرناه وخاصة متى وَضعْنا في الاعتبار حقائقَ الواقع من تردّي البنية التحتية وضعف مستوى الخدمات ومحدودية الموارد والإمكانيات في أغلب الدوائر البلدية ممّا يَجعلُها عاجزةً عن اِستقطابِ الاستثمار ودفع عجلة التنمية. والخشية كلّ الخشية أنْ تُفرِغَ هذه العقباتُ العملَ البلديّ من مُحتواه وأنْ نُعيد إنتاجَ مشاكل المنوال الحالي لكن تحت عنوان جديد هو «الحُكم المحلّي» و «التدبير الحرّ» !

[3]

تتعالى بعضُ الأصوات وخاصة على صفحات المنتديات الاجتماعية، مُعبّرة عن مَخاوِف ومَخاطِر قد تَطال وِحدة البلاد بسبب ما قد يؤول إليه قيامُ سلطة مَحلية. ولعلّ ردّة الفعل هذه تُذكّرنا بالتجاذبات التي حصلت في الانتخابات الرئاسية سنة 2014 بعد الجولة الأولى على خلفيّة نتائج التصويت وقراءتِها مِن قِبَلِ الطرفيْن المتنافسيْن.

المَخاوِفُ المُشارُ إليها تعود إلى عوامل ذاتية وأخرى موضوعية. فالعملُ البلديُّ مرتبط في جانب كبير منه بالعمل الحزبي وارتهاناته وحساباته التي ربّما غذّت الفُرقةَ والنعرات الجهوية. موضوعيّا، غيابُ التشريعات والقوانين والمؤسسات الضامنة لحُكم محلّي فعليّ، قد يكون مَنفَذا للشخصنة والعصبيّات والنزعات المَرَضِيّة. وفي رأيي، فإنّ التفاوتَ التنمويّ بين الجهات والفوارقَ الاقتصادية واختلالَ التوازن في توزيع الثروة، لهي من أشدّ المخاطر المُغذّية للعصبيات الجهوية والمُهددة بانحراف السلطة المحلية وتشوّه أدائها. وعندها قد يخرج تسييرُ الشأن المحلّي من خصوصيته المحلية إلى مُقارنات مَقيتة مع الجهات الأخرى لا وجاهة فيها ولا جدوى من ورائها.

ورغم ذلك كلّه، لا بُدّ من المُضيّ قُدُماً على طريق تكريس السُّلطة المحلية والجهوية وإرساء اللاّمركزية مهما تطلبت من وقتٍ وجُهدٍ وتضحياتٍ لأنها، في نظري، الطريقُ القويمُ والسبيلُ الوحيدُ لحوكمة نظام التسيير. ومهما تعثرت البدايات وتفاقمت المعضلات، تظلّ خصوصيةُ المجتمع التونسي وثقافتُه المدنيةُ المتأصّلةُ، هي الضمانة والترياق لكلّ ما قد يطرأ من المَخاوف والنزاعات والانحرافات.

الناشطة المدنيّة راضية ذياب

الانتخابات البلدية مفتاحٌ لما اِنغلق من أبواب تونس في العهود السوالف

[1]

أنْ تتجه تونس في الأشهر القادمة نحو انتخابات بلدية، بنَفَسٍ جديد يتماشى وروح الدستور الذي جاء بما يسمى السلطة المحلية في اتجاه اللامركزية، شيء جيد خاصة وأنّ فيه تكريساً لمشاركة المُواطن وخاصة الشباب في إدارة الشأن المحلي ... الجديرُ بالذكر هنا أنّ هذه الانتخابات بقدْر ما تحمل آمالَ عدّة فئات اِجتماعية كالشباب والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة إلاّ أنها تضع تونس على عتبة مرحلة حساسة من مزيد تعميق الثغرات بين مختلف بلديات الجمهورية. فاستحداثُ بلديات جديدة لتُغطِّيَ كاملَ تراب الجمهورية شيءٌ جيدٌ خاصة وأنّ صفة المُواطن الكامل ستُعطى لكلّ تونسي بعد أن كانت حكرا على قاطني المناطق البلدية .. ولكنّ مقارنة صغيرة بين بلديتيْن واحدة مستحدثة منذ الاستقلال وأخرى في 2016 تَحمِلُكَ على التساؤل عن أيّ تكافؤ نتحدث ؟

أحسبُ أنّ ممّا لا بُدّ من الانتباه إليه أيضا، التقاطع بين اللامركزية واللامحورية الذي يُمكن أنْ يُعَطِّل هذا المسارَ الطَّموحَ. فالمركزُ سيُفَوِّت في بعض صلاحياته للسلطة المحلية ولكن أيّ إمكانيات وفّرها المركزُ للبلدية كي تقوم بتلك الصلاحيات خاصة وأنها حاليا غير قادرة حتى على تدبير أمور بسيطة؟! خطوة شجاعة أنْ ندخل الانتخابات البلدية كتجسيد لما جاء به الدستور، ولكنّ الطموح لا يمكن أنْ يجعلنا نتغاضى عن المنزلقات التي يمكن أنْ تُهدد مسار اللامركزية.

[2]

أرى أنّ تونس على الرغم من كلّ ما قامت به من خطوات جيدة في مجال تكريس مبدأ المواطنة إلاّ أنها تمضي بسرعة في مسار اللامركزية دون مُراعاة لظروف نجاحه والشروط الكفيلة ببلوغ غاياتِه. ففي حين يَمضي مسارُ اللامركزية بسرعة جنونية، نجدُ مسارَ التنمية يتثاقل في خطواته وأحيانا كثيرة يتخبّط في وَحَل القروض و غياب شبه كلي للاستثمار رغم ما نسمعه من أرقام وما نراه من ندوات منعقدة على شرف التنمية. الشباب الذي من المفروض أنْ يكون هو المعنيّ بالمسارَيْن باعتباره قوّةَ إنتاج ودفعٍ وقوةَ اقتراح، نراه مُغَيَّباً أو غيرَ مَعنيٍّ بذلك خاصة وقد ارتأت الحكومةُ غلقَ باب الانتدابات. عَقبات كثيرةٌ أمام هذا المسار الطَّموح إلاّ أنّ هناك بعض الأمل إذا ما اقترنَ هذا المسارُ بمكافحة الفساد وإدراك درجة مطلوبة من الحوكمة وحسن التصرف في ثروات البلاد. فما يُعوز تونسَ ليس الإمكانات المادية لكن حسن التصرف في مَواردها والتوقف عن طلب القروض لتسديد الأجور فالوضع لا يحتمل. لا بُدَّ من رؤية واضحة واستراتيجية مُحكَمَة للخروج من الأوضاع التي باتت تعيشها تونس.

[3]

في تقديري، هذه المخاوفُ مشروعة خاصة في ما يتعلق ببعض البلديات التي قد تظلّ تحت هيمنة الطابع القبلي أو العروشي سيّما ونحن نرى ونسمع مع كلّ موجة اِحتجاجات ومطلبيات اِجتماعية حادّة، دعواتٍ انفصاليةً يُروِّج لها البعضُ على صفحات التواصل الاجتماعي وإنْ باحتشام. لكن في المُقابل أرى أنّ أهمّ عنصرٍ قادرٍ على دحض هذه المَخاوف وتَبديدها هو المُواطن الذي يريد إنجاح هذه التجربة مُتَّعِظاً من دروسِ المحطات السابقة عندما فرّط في زِمام المبادرة وتنازل عن الدّور الذي كان من المفروض أنْ يَلعبَه. وها هو اليوم على موعد مع رهانات السلطة المحلية وفُرَصِها الواعدة لممارسة مُواطنتِه وبناء سياسات وخيارات واتخاذ قراراتٍ من شأنها تلبيةُ حاجياته في العيش الكريم والتدبير الرشيد والتنمية المُستدامَة. وما أتوسَّمُه أنْ تكون الانتخابات البلديةُ والسلطةُ المحلية التي ستنبثق عنها، هي مفتاح لما اِنغلَقَ من أبواب تونس في العهود السوالف .. ستُفتَحُ على مصراعيها لكل التونسيات والتونسيين اليوم وللأجيال القادمة سواء بسواء.

الناشطة الحقوقية، أمل المكّي

في ظلّ غيابِ بدائل تنموية

انتخاباتُ ربيعِ 2018 لن تصنع لوحدِها ربيعَ اللاّمركزيّة

[1]

تُمثّل الانتخاباتُ البلدية، باعتبارها الاستحقاقَ الانتخابيَّ المحليَّ الأوّلَ من نوعه بعد جانفي 2011، حَجَرَ الزاوية في تجسيد مفهوم اللاّمركزية من خلال إرساء الحُكم المحليّ. وقد خصّصَ دستورُ 2014 أربعة عشرا فصلا للاّمركزية، مُقَسّمة إلى مستوياتٍ ثلاثةٍ هي البلديات والجهات والأقاليم، مع التأكيد على اِلتزام الدّولة دعمَ اللامركزية واعتمادَها في كامل تراب الجمهورية، بما قد يعكس إرادةً فعلية للتحوّل في تونس. وتتأتّى أهمّيةُ الانتخابات البلديّة المُزمعِ تنظيمُها في 6 ماي 2018 من جملة المفاهيم التي جاء بها الدستورُ في باب «السّلطة المحليّة»، وعلى رأسها مفهومُ «التدبير الحرّ» أي ذلك التثمين المنتظر لدور المجلس البلدي واستقلاليته العضوية والوظيفية عن السلطة المركزية. حيث ينتظر التونسيون الّذين سيُقبِلون على انتخابِ مُمثليهم المحلّيين، انتخابا عامّا حرّا سرّيا مباشرا نزيها شفّافا، أنْ يتمتّع هؤلاء بالاستقلالية في إدارة شؤون الجماعة المحلّية والتصرّف في مَواردها. وهو أمرٌ يُكرّسه الدستورُ الّذي يَمنح الجماعاتِ المحلّية الشخصيَّةَ القانونيةَ والسلطةَ الترتيبية. غيرَ أنّ نتائج الانتخابات المُنتظرة لن تكون على ما يبدو ذات تمثيليّة كبرى باعتبار أنّ نسبةً هامّة من الناخبين الّذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات التشريعية غيرُ مُسجّلين في القائمات الانتخابية البلدية. زِدْ على ذلك أنّ نسبة كبيرة من المساحة الجُملية للبلاد التونسية ليست بها تغطية بلدية. وعلاوة عن ذلك، فإنّ انتخابات ربيع 2018 وحدها لن تصنع ربيع اللامركزية التونسية في ظلّ تواصل غياب مُقوّمات تنموية قائمة على نسيج اجتماعي متكامل يمتاز بالترابط بين مُكوّناته ومَوارده. وهذا ما يحيلنا على السؤال الثاني الّذي يترابط فيه مسارُ اللامركزية بمسار التنمية.

[2]

مِن المفروض أن يكون الحكمُ المحليّ قاطرة للتنمية والتنمية المستدامة في البلاد، حُكمٌ يقوم أساسا على الديمقراطية التشاركية والتضامن المحلّي والوطني والتوازن بين الجهات. إذ تنبني اللامركزيةُ والحوكمةُ المحليّة على الصعيد المالي على استقلالية الجماعات المحليّة. وذلك على مستوى تعبئة الموارد وإعادة توزيعها وفق الاحتياجات المطروحة في كلّ دائرة بلديّة. وتنقسمُ المواردُ البلديّة بالأساس إلى مواردَ ذاتيّة جبائيّة وغير جبائيّة ومواردَ مُحالة من الدولة أو السلطة المركزيّة في شكل مِنَحٍ أو اقتطاعاتٍ أو ميزانياتِ مشاريعَ جهويّة. كما تعتمد البلدياتُ على مُساعداتٍ سنوية مِن صندوق القروض وفقَ شُروط مُعيّنَة تخضع للعديد من المعايير. قد يبدو كلُّ هذا أمراً إيجابيّا، لكنَّ هذه الحوكمة الطّموحة تصطدم بصخرة واقعٍ اقتصاديٍّ صعبٍ لعديد المناطق البلدية في تونس، خاصّة تلك التي تتذيّلُ قائمة المؤشّرات التنموية الجهوية على غرار القصرين وسيدي بوزيد وسليانة. عجزٌ في تعبئة الموارد الجبائية بسبب تراجع نسبةِ الاستخلاص التي لا تتجاوز 11 %، ضعفٌ في الموارد غير الجبائية ناجمٌ عن محدودية الرصيد العقاري في عددٍ هامٍّ من البلديات، اختلالٌ كبيرٌ على المستوى الجهوي (18 بلدية تحتكر أكثر من 50 % من الموارد)، مَديونيةٌ خارجية وأخرى محلّية على مستوى البلديات، عدا عن تواصل تجاهل مبدأ التمييز الإيجابي في السياسات التنموية، عواملُ جميعُها يَضع تجربة اللاّمركزية على المحكّ.

[3]

لا تنتهي سلسلةُ التحدّيات التي تُواجه مشروعَ اللاّمركزية عند كلّ ما سَلفت الإشارةُ إليه. فمِن المُنتظَر أنْ تثيرَ عمليةُ رسمِ حدود الجماعات المحلية (بلديات، جهات، أقاليم) إشكاليات بين الجهات التي سيتمّ إدراجُها في نفس الإقليم أو توزيعها على أقاليم أخرى والبلديات التي سيتمّ إحداثُها أو توزيعُها أيضا. إضافة إلى إمكانية نُشوء خلافات حول اختيار عاصمة الإقليم بما ينبئ عن عودة مُحتَمَلَة لحساسيات جهوية قديمة، حساسيات تنعكس أيضا على مستوى غياب الشعور بالانتماء إلى الوطن لدى بعض الفئات التي عانت من التهميش طيلة عقود بما من شأنه أنْ يُعزّز النعرات الجهوية باسم الحق في التنمية. كما أنّه يُخْشَى من فهم «السلطة المحلّية» على أنها سلطة مُوازية مُجانِبة للسلطة المركزية لا مُتفرّعة عنها، وإنْ كان الفصل 14 من الباب المتعلّق باللامركزية قد نظّم هذه العلاقة بين السلطتين بتنصيصه على أنّ الدولة «تلتزم بدعم اللامركزية واعتمادها بكامل التراب الوطني في إطار وحدة الدولة». وحدةٌ ترابية وقانونية أيضا تحترم رايةَ الوطن ومدنيّةَ الدولة وسيادةَ الشعب وعُلويةَ القانون وحيادَ الإدارة وغيرَها من القيم والحقوق والحريات التي كرّسها الدستور.

عموما، يمكن القول بأنّ اللامركزية في تونس مَشروع مَزروعٌ في حقل من الألغام في ظلّ استمرار أزمة مالية واقتصادية واجتماعية خانقة، حيث يُخْشَى أنْ يزيد تحويلُ اعتمادات السلطة المركزية إلى الجماعات المحلية من تنامي المطلبية وإضعاف جهود التنمية الشاملة. كما إنّ المدى الزمني الذي يَتطلّبُه هذا المشروعُ والذي لن يَقلّ عن ثلاثة عقود ليُؤتيَ أُكُلَه، لا يَمنح الأجيالَ الحالية من التونسيين المتعطّشة إلى عيش كريم كثيرا من الأمل.

الانتخابات البلدية :

رهان نظافة الأيادي قبل نظافة المدن

محمد المناعي

مع انطلاق استحقاق الانتخابات البلدية، يعلّق المواطن آمالا عريضة على نتائج تعدّل المشهد السياسي الحالي وتنتشل مدننا من الإهمال والأوساخ و البنية التحتية المهترئة والفوضى العارمة وتوفر للجماعات المحلية الحد الأدنى من الإمكانات البشرية والمادية للقيام بعملها.

غير أن هذه الانتظارات سرعان ما تصطدم بواقع موضوعي تتبين ملامحه منذ يوم الإعلان عن القائمات الانتخابية المترشحة، واقع يكرس الاختلال الحالي في المشهد السياسي و ينبؤ بإعادة إنتاج نفس أغلبيات الفترة الراهنة وسحب الفشل على مستوى وطني الى المحليات، فالتحديات المطروحة على التونسيين بمناسبة هذه الانتخابات تتجاوز مجرد إفراز مجالس بلدية شكلية لتطرح رهان نظافة أيادي الفاعلين في الشأن المحلي ومراجعة المشهد السياسي برمته.

فالمسار الانتخابي كشف إلى حدود اليوم ضعف الاستعداد عند طيف واسع من المشهد السياسي وهو ما عبرت عنه القائمات المترشحة في عدد محدود من الدوائر فضلا عن أزمة الحياة الحزبية واختلالها الذي يترجمه التستر خلف قائمات بعناوين مستقلة وضعف ثقافة التحالفات الواسعة وطغيان النظرة الحزبوية الضيقة، بالإضافة إلى إعادة إنتاج الوعود الزائفة عند جهة والزهد في الحكم وعدم الاستعداد له والمشاركة فيه في الجهة المقابلة.

ولما كان المال مؤثر رئيسي في إدارة الانتخابات وكسبها فان رهان حماية الانتخابات من المال السياسي الفاسد يطرح بقوة كمحاولة لإبراز التنافس البرامجي والاختيار الحر والواعي بدلا من تكريس النزعة النفعية وتحويل الانتخابات إلى سوق للأصوات، ويتعمق الإشكال في ظل غياب التمويل العمومي للانتخابات مما يفتح الباب على مصراعيه للتمويلات المشبوهة التي لن تكون سوى فاتحة فساد ومحاباة في المستقبل. وهنا يطرح أيضا التداخل بين النشاط الحزبي والمجتمع المدني البوابة الكبرى للمال السياسي المشبوه بالنظر للانفلات الجمعياتي ومرونة التمويل الأجنبي ومحدودية الرقابة فتضخ الأحزمة الجمعياتية للأحزاب الكبرى أموالا مشبوهة المصادر تعصف بنزاهة العملية الانتخابية.

في ظل غياب تقاليد الفصل بين الحزب والإدارة تطرح الانتخابات البلدية رهان حيادية أجهزة الدولة خاصة أمام مؤشرات على التداخل بين العمل الوزاري والانتخابي والتعيينات السابقة للمعتمدين والولاة على أساس المحاصصة والولاء مما يفتح الباب أمام توظيف الإمكانات المادية واللوجستية للإدارة لصالح قائمات دون أخرى تفرز نتائج غير متكافئة.

ولما كانت الانتخابات المحلية الاختبار الأبرز لقيم المواطنة فإنها أيضا إطار خصب لإفرازات اجتماعية ما قبل مواطنية حيث تثير المنافسة النعرات القبلية والعروشية والجهوية التي تغطي حتى الانتماء الحزبي، فضلا عن توظيف دور العبادة وتوظيف العامل الديني والعقائدي للفرز ولنا سابقة في هذه الممارسات عبر تشويه المترشحين هذه الأمراض التي تنخر المشهد الانتخابي والسياسي إن نجحنا في تجاوزها نكون قد خطونا الخطوة الرئيسية نحو مواطنة حقيقية.

فإذا كان طموح المواطن وانتظاراته، مدنا نظيفة وبنية تحتية وخدمات بلدية تحترم الحد الأدنى من شروط العيش الكريم، فان هذا الهدف لن يتحقق إلا متى أفرزت الانتخابات مجالس بلدية تتكون من أيادي نظيفة، نظيفة من كل مال فاسد ومشبوه، مترفعة عن ثقافة الوساطة والمحسوبية والزبونية، متشبعة بثقافة المواطنة بعيدا عن إدارة الشأن المحلي على أساس القرابة والقبلية والعروشية والجهوية وكل أشكال التمييز، أيادي نظيفة مؤتمنة على المال العام ومقدرات المجموعة الوطنية.. هذه الأيادي هي التي يمكن أن تجعل من بلدياتنا نظيفة من الفساد والمحسوبية قبل نظافة الشوارع.

مشروع أصواتنا 2 للتوعية الانتخابية

ينظم المكتب التنفيذي للمعهد التونسي للديمقراطية و التنمية ندوة صحفية يوم الخميس 22 مارس 2018 على الساعة العاشرة صباحا في نزل أفريكا قصد الاطلاع على فعاليات مشروع أصواتنا للتوعية الانتخابية الذي ينفذه المعهد في ولايات الشمال الغربي وولايتي بنزرت و المهدية. وقد تم تدريب مجموعة من الميسرات والميسرين للغرض قصد القيام بجملة من الحملات التوعوية للناخبات والناخبين وحثهم على المشاركة في الانتخابات البلدية ماي 2018 باستعمال تطبيقة إعلامية حسب رزنامة أسبوعية في الفضاءات العامة والشوارع الرئيسة لكافة البلديات الراجعة بالنظر في الستة ولايات التي يغطيها المشروع

جمعيتي

مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية

نظم المنتدى الاقتصادي المغاربي يوم الأحد 4 مارس 2018 اللقاء الجهوي لمشروع عشرة حول مسألة مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية القادمة بنزل « جاز تور خليفة » بسوسة.

عشرة، هو مشروع يهدف إلى خلق تفاعل بين مختلف الأطراف التي تعمل على ترسيخ مبدأ المساواة بين المرأة والرجل عن طريق التشجيع على بناء شبكة تخول للفاعلين في هذا المجال تبادل التجارب والخبرات وخلق ديناميكية جديدة تلتزم بتحقيق المساواة بين الجنسين.

شمل هذا الملتقى ممثلين وممثلات لأحزاب سياسية ومنظمات وجمعيات من ولايات صفاقس والمهدية وسوسة والمنستير ونابل.

وتمّ مناقشة واقع المرأة في الحياة السياسية ونسبة وفعالية مشاركتها في الانتخابات البلدية القادمة. وثمنت السيدة آمال بن علي مديرة المركز الجهوي لوزارة المرأة بسوسة في مداخلة لها، ما جاء به القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 والمتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة الذي أدرج مفهوم العنف السياسي ليحمي المرأة من أي عنف يسلّط عليها في إطار العمل السياسي.

عدة مداخلات أثّثت هذا اللقاء الذي أجمع فيه أغلبية الحضور عن عزوف المرأة على المشاركة في الانتخابات وتقلّدها لمناصب هامة وتواجدها في مواقع قرار نظرا لعدة أسباب. بعد المداخلات والنقاشات، انقسم الحضور إلى ثلاثة مجموعات في إطار مشاركة التجارب والخروج بتوصيات في المحاور التالية: المرأة المرشحة للانتخابات والمرأة الناخبة وأخيرا مراقبة الانتخابات حسب مقاربة النوع الاجتماعي. هذا اللقاء ساهم عن طريق المقاربة التشاركية في تثمين وأهمية مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية كناخبة أو كمراقبة أو مترشحة.

جمعيتي

تقييم السياسات العمومية في اطار منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

تنظم الجمعية التونسية لمتابعة وتقييم السياسات العمومية دورات شهرية في شكل أيام دراسية في موضوع : »تقييم السياسات العمومية في اطار منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف »، حسب الرزنامة التالية:

- 20 مارس 2018: مدخل عام لمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف (جزء 1).
- 21 أفريل 2018 : مدخل عام لمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف (جزء 2).
- 19 ماي 2018 : إعداد ميزانية الدولة حسب منظومة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف.
- 23 جوان 2018: وثائق الميزانية المعدة حسب التصرف في الميزانية حسب الاهداف.
- 21 جويلية 2018 : .التقييم في اطار التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

تختتم الدورة بشهادة من الجمعية وصياغة دليل إجراءات خاص بالموضوع.

الجمعية التونسية لمتابعة وتقييم السياسات العمومية.

جمعيتي

دورة تدريبية حول الصحافة الاستقصائية وتغطية الانتخابات

اختمت يوم الأحد 11 مارس 2018 بمدينة الحمامات الدورة التدريبية الأولى حول "آليات تغطية الانتخابات البلدية وكشف الجرائم والتجاوزات الانتخابية"، والتي نظمتها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالتعاون مع النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين ووكالة التعاون الدولي الألماني (GIZ)، ووجهت لفائدة 20 صحفيا من مختلف وسائل الإعلام .

وانقسم برنامج هذه الدورة على مدى ثلاثة أيام إلى محورين هامين، حيث تم خلال المحور الأول تدريب الصحفيين على أساسيات صحافة الاستقصاء وتعرفوا خلال المحور الثاني على القانون الانتخابي ومراحل العملية الانتخابية والجرائم القانونية المتصلة بالانتخابات البلدية..

من جانبه أكد نقيب الصحفيين ناجي البغوري خلال فعاليات اختتام الدورة على أهمية الدور الذي يضطلع به الاعلاميون خلال فترة الاستحقاق الانتخابي المقبل، ومن الضروري أن تكون الساحة الصحفية على أتم الاستعداد للقيام بدورها سيما في مايتعلق بتقديم معلومة سليمة للجمهور، وانتاج مضامين إعلامية ترتقي لمستوى تطلعاته وحاجياته.

كما أكد البغروي على أن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين ستواصل تنفيذ مثل هذه البرامج التدربية لفائدة الصحفيين في تونس والجهات، لدعم مهاراتهم في الفترة المقبلة ، وذلك بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية العاملة في هذا المجال.

يذكر أنه ستكون نسخة ثانية من هذه الدورة خلال الفترة القادمة محخصصة للصحفيين في الجهات.

عن موقع النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين

JAMAITY
جمعيتي
/http://jamaity.org

نوافذ

حول المشاركة في لعبة الإصبع الأزرق

بقلم : ضياء تقتق

بعد الشطحات التشريعية والسياسية المرافقة لهيئة كل التونسيات والتونسيين اثر نجاحها في تأمين انتخابات المجلس التأسيسي ومجلس نواب الشعب والانتخابات الرئاسية بشوطيها، وامام المحاولات المسجلة لتدجين الهيئة الدستورية المستقلة الوحيدة والمفعلة والتي تعد مفخرة لتونس في طريق الديمقراطية الشاق والطويل، أجد نفسي مرغما على خوض غمار لعبة الإصبع الأزرق لا طمعا في تحقيق نتائج آنية بل في سبيل المساهمة في ترسيخ تقاليد انتخابية وتركيز مؤسسات للأجيال القادمة.

يمكن توصيف الواقع بالقاتم والفاقد لبصيص أمل، وفي ظل غياب نسيج حزبي وسياسي حقيقي جهوي ومحلي تنخرط فيه الناخبة والناخب من مختلف الاعمار، طبعا بعيدا عن قطبيها الحاكمين والائتلاف المعارض لهما في الطرح والتوجهات. أجد صعوبة في الاقتناع بالمشاركة الايجابية واقناع فئة أخرى اختارت حرق أو تخريب أو تعطيل المرافق التابعة للدولة. أجد نفس الصعوبة في إثناء البعض عن اختيارهم للعبة «البلانات» كحل لانعدام الآفاق أو الارتماء في أحضان رحلات الموت.

أتساءل دوما عن أسباب ارتعاش الأيادي والأشخاص غير القادرة على البناء. بل هي لا تقدر الا على إدارة خيوط التنازعات وخلق التوترات من أجل صرف النظر على أمهات القضايا : وهي خلق الثروة واقتسامها العادل بما من شأنه تحسين ظروف العيش للإنسان التونسي.

فماهي قيمة خوض غمار آلية من آليات الديمقراطية والبطون خاوية. زد على ذلك حالة الياس السائدة في دولة يمكن توصيفها بالشيخ الوهن والذي يتصرف في أملاكه كمريض الموت، أولا تعتبر معاملاتها باطلة قانونا؟

الموقف

في الاحتكار السياسي
لا أنازعك دورك فلا تحتكر ما ليس لك وحدك

بقلم سمير بوعزيز

لا زال كثير من أهل الأحزاب يعتقدون أنّهم المعنيون أساسا بالشأن السياسي، وكثيرا ما يعلّقون على مواقف المجتمع المدني والنقابات بأنها «تدخّل في السياسة».

الكلّ يمارس «السياسة» مهما كان المدخل حزبيا أو جمعياتيا أو نقابيا، ولا تقاس قيمة الفعل السياسي بالهيكل الذي ينتمي إليه «الفاعل» بل بمدى قدرته على التأثير وفرض القرار وتوجيه الأمور.

مجتمعات كثيرة تقدّم فيها المجتمع المدني وأصبحت هياكله الأكثر تأثيرا في وضع السياسات وإصلاح التشريعات وفرض الخيارات، حيث كانت الهياكل المدنية أقرب إلى الناس ومعبرة عن الهواجس والتطلعات والأقدر على تقديم الحلول والخدمات. كما أنّ الكثير من الأحزاب استجابت بسرعة لهذه التغيرات وأدركت ضرورة تغيير خطابها وأدوات عملها، بل إنّها عملت على استقطاب الفاعلين المدنيين، ليس فقط لعوامل انتخابيّة كما يحدث عندنا بل للاستفادة من خبراتهم وإحداث تغيير كامل في أساليب العمل الحزبي.

***

الحزب مدخل للحكم أو المشاركة فيه، والعمل الحزبي يمكّن من وظائف وسُلط. وهذا ليس هدف الناشطين المدنيين والنقابيين الذين يعملون على المصلحة العامة، يريدون موقف الدفاع عن الحقوق والمراقبة للحاكم وفرض إرادات فئات واسعة الجامع بينها مطالبة بحق.

العمل المدني يخشاه الحكام، في الأنظمة الدكتاتورية، وتدّعي دعمه والاعتراف به الكثير من الأنظمة «الديمقراطية» والأصل أنه يزعجها.

وكذلك هو العمل النقابي. النقابيون فرسان الحق في كل مكان لولاهم لضاعت حقوق كل ساعة، وحدهم يربكون الحكام ويزعجون أرباب العمل.

شاهدت هذا الأسبوع نقاشا بين نقابيّ لشركة صنع سيارات مع وزير المالية الفرنسي. النقابيّ ليس فقط عارفا بالأمور وليس محتوى خطابه الواضح هو المهم، إنّها تلك القدرة على المواجهة والروح النضاليّة. النقابيّ لا يطلب خبزه إنه يريد خبزا للجميع. والنقابي إذا تكلم كان صوته أعلى.

***

في تونس، يزعجهم النقابيّ لأنّه في كل مكان وعلى كل الواجهات، يحمي الحقوق داخل مؤسسته ويتضامن مع آخرين ويتحدث في الشأن العام وينتقد السياسات والوزراء والرؤساء والصناديق الدولية وينتصر إلى الشعوب التي تتوق إلى الحرية، ينتقد جامعة كرة القدم، ويكتب الأشعار أيضا.

في تونس، النقابي تونسي كيف ما قلبته. لهذا يتدخّل في السياسة. وهو ابن منظمة مُواجِهة ضدا للمستعمر وضدا للاستبداد وضدا للثورة المضادة وضدا للتفقير والتهميش، وضدا للانفلات والعنف والمسّ بمؤسسات الدولة.

النقابات تدافع عن منظوريها، وتنتصر للمفروزين أمنيا ولحرية التعبير وللمبدعين وللمعتصمين من أجل الحق في الماء والحق الشغل والحق في التنقل والحق في التعبّد.

***

لم يعد بإمكان الأحزاب احتكار العمل السياسي. وفي تجربة تونس الجديدة حيث فرضت القوى المدنية والاجتماعيّة تغييرات تشريعية من خارج البرلمان بأصوات ممثلي الأحزاب. من له اليد العليا في السياسة إذا؟

القوى المدنية والنقابية، فرضت تغييرا في الحكم. الأحزاب اتفقت، ولكن الإرادة كانت لهذه القوى. من يحدّد في السياسة إذا؟

وتبقى النقابات والقوى المدنية تتدخل في الشأن العام والشأن السياسي، على أنّ تدخّلها في العمليّة السياسية المباشرة سيتراجع تدريجيّا كلما تطوّرت الأحزاب السياسية وكانت أكثر قدرة على وضع سياسات وطنية تنتصر لعموم التونسيات والتونسيين، وكلما طوّرت من أدائها إن هي حكمت، وكلما انصرفت عن التجاذبات الحزباوية والمصلحية التي تعكر المناخ العام وتجعل البلاد في خطر.

الأحزاب غير قادرة على فرض الأمر الواقع واحتكار القرار لأنّ المواطنين غير المتحزبين يتقدمون من خلال قلاع أخرى، أكبرها الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي يعلن استعداده الدائم لدعم خيارات الأحزاب كلما كانت توجهاتها لخدمة المصلحة العامة للبلاد والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية.

وهنا تكمن الحكمة، لا أنازعك دورك فلا تحتكر ما ليس لك وحدك.